كيفية تطوير الفوائد الاقتصادية للاستثمار الرياضي

إعداد

المستشار الدكتور/ عبد السلام محمد رائد ستين

المستشار بهيئة قضايا الدولة

مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية

المجلد (١٢) العدد (١٢)

الجزء الأول – يوليو ٢٠٢٥

الملخص

تناول هذا البحث "تطوير الفوائد الاقتصادية للاستثمار الرياضي" من منظور قانوني واقتصادي، مسلطًا الضوء على العلاقة بين التشريعات الاقتصادية والرياضية وكيفية تعزيز هذه العلاقة لتحقيق أقصى استفادة من الاستثمارات في القطاع الرياضي، كما يهدف البحث إلى تحليل الفوائد الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة للاستثمار الرياضي، بما في ذلك تأثيره على الناتج المحلي، خلق فرص العمل، وتنمية السياحة الرياضية.

كما يستعرض البحث الإطار القانوني المترتب على هذا القطاع، مع التركيز على التشريعات اللازمة لتشجيع الاستثمارات وتعزيز الحوافز الضريبية. علاوة على ذلك، يدرس البحث التحديات القانونية والاقتصادية التي تواجه هذا القطاع في الدول النامية ويقدم استراتيجيات لتطوير البيئة التشريعية والاقتصادية اللازمة لجذب الاستثمارات، ومن خلال دراسة تجارب دولية ناجحة، يسعى البحث إلى تقديم نموذج متكامل لتحسين الاستفادة من القطاع الرياضي كأداة تنموية مستدامة.

مقدمة

أولًا- موضوع البحث:

شهدت السنوات الأخيرة اهتمامًا متزايدًا في جميع أنحاء العالم بمفهوم "الاستثمار الرياضي" بوصفه أحد أهم محركات النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. لطالما كان الاستثمار في القطاع الرياضي محط اهتمام من قبل الحكومات والقطاع الخاص على حد سواء، وذلك نظرًا للفوائد الاقتصادية الكبيرة التي يمكن أن تنتج عن هذه الاستثمارات، سواء كانت على مستوى البنية التحتية، أو حقوق البث، أو حتى الرعاية التجارية.

وعلى الرغم من النمو الكبير الذي شهدته الرياضة كمجال استثماري، فإن هناك تحديات عديدة لا تزال تعيق الاستفادة القصوى من الفوائد الاقتصادية المترتبة عليها. تكمن هذه التحديات في غياب بيئة قانونية واقتصادية متكاملة لدعم هذه الاستثمارات وتحفيزها، وهو ما يتطلب إجراء دراسة شاملة حول كيفية تطوير هذه الفوائد.

ثانيًا- أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من أن تسليط الضوء على أهمية التكامل بين الإطارين القانوني والاقتصادي لتعظيم العوائد من الاستثمار الرياضي.

وتكمن أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على العلاقة الوثيقة بين الاستثمار الرياضي والاقتصاد الوطني، والبحث في كيفية تعزيز الفوائد الاقتصادية لهذا القطاع الحيوي. ويكتسب البحث أهمية خاصة في ظل التوجهات العالمية التي تؤكد على أهمية الاستثمار في الرياضة كأداة تنموية، سواء من حيث تعزيز الناتج المحلي الإجمالي، أو خلق فرص العمل، أو حتى تحسين الصورة الدولية للدولة. كما أن البحث يسعى إلى تقديم مقترحات عملية لتطوير التشريعات الاقتصادية والرياضية، بما يساهم في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتحقيق عوائد اقتصادية مستدامة.

ثالثًا- مشكلة البحث: على الرغم من اتساع ظاهرة الاستثمار في المجال الرياضي، إلا أن الفوائد الاقتصادية المتحققة لا تزال محدودة في بعض الدول نتيجة غياب التنظيم القانوني الكافي أو ضعف السياسات الاقتصادية الداعمة.

لذلك تتمثل مشكلة البحث في تحديد سبل تطوير الفوائد الاقتصادية الناتجة عن الاستثمار الرياضي، من خلال فهم العلاقة بين الإطار القانوني والاقتصادي الذي يحكم هذا القطاع، وكيفية تعزيز هذا الإطار لتحقيق أقصى استفادة ممكنة. فقد أظهرت العديد من الدراسات أن القطاع الرياضي، على الرغم من كونه أحد القطاعات الاقتصادية الواعدة، إلا أنه لا يزال يواجه العديد من المعوقات القانونية والاقتصادية التي تحد من استغلاله الكامل كأداة لتحقيق التنمية المستدامة. من بين هذه المعوقات، نجد نقص التشريعات المتخصصة، ضعف الحوافز الاقتصادية، والمشاكل المتعلقة بالبنية التحتية وعدم التنسيق بين الجهات الحكومية والخاصة.

رابعا- اهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى تحقيق عدة أهداف رئيسية، تتمثل في:

١. **تحليل الفوائد الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة للاستثمار الرياضي :**من خلال فهم تأثير الرياضة على الاقتصاد الكلي من ناحية خلق فرص العمل، وجذب الاستثمارات، وتعزيز السياحة الرياضية.

٢. **دراسة الإطار القانوني المرتبط بالاستثمار الرياضي :**من خلال مراجعة التشريعات المحلية والدولية المتعلقة بالاستثمار في القطاع الرياضي، مع تحليل الثغرات القانونية التي قد تحد من فعالية الاستثمار.

٣. **اقتراح استراتيجيات لتطوير الفوائد الاقتصادية للاستثمار الرياضي :**من خلال وضع نموذج متكامل يجمع بين الأطر القانونية والاقتصادية لتعزيز هذا القطاع وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٤. **استعراض تجارب دولية ناجحة :**حيث سيتم تحليل بعض التجارب العالمية في الاستثمار الرياضي (مثل التجربة البريطانية، الأمريكية، والخليجية)، بهدف استخلاص دروس قابلة للتطبيق في السياقات المحلية.

خامسا- منهجية البحث :يعتمد البحث على المنهج **الوصفي التحليلي** مع تطبيقات عملية ونماذج اقتصادية. سيتم تحليل الأدبيات القانونية والاقتصادية المتوفرة، مع استخدام المنهج المقارن لدراسة التجارب الناجحة في دول أخرى. كما سيتم استخدام النماذج الاقتصادية لتوضيح الآثار المترتبة على الاستثمار الرياضي، مع التركيز على العلاقة بين الحوافز القانونية والاقتصادية والآثار المترتبة على الأداء الرياضي.

سادسا -نطاق البحث: ينصب البحث في المقام الأول على **الاستثمار الرياضي في الدول النامية،** مع التركيز على بعض الأمثلة الدولية الناجحة في البلدان المتقدمة والدول الخليجية. كما يركز البحث على **الرياضات الجماهيرية** كالدوري الإنجليزي، الـNBA ، والـNFL ، إلى جانب الرياضات الكبرى في الدول العربية، مثل كرة القدم والسلة. ولا يتطرق البحث إلى الرياضات الفردية أو غير الاحترافية بشكل موسع.

خطة البحث:

ستتم معالجة البحث في فصلين رئيسيين:

الفصل الأول :سيتم تخصيصه لفحص الفوائد الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة للاستثمار الرياضي، مع التركيز على تحليل الأثر الاقتصادي على النمو والتنمية.

الفصل الثاني :سيتم التركيز فيه على الإطار القانوني للاستثمار الرياضي، من خلال دراسة التشريعات الرياضية والاقتصادية ذات الصلة، مع اقتراح استراتيجيات لتطوير البيئة القانونية والاقتصادية لتحفيز الاستثمارات.

الفصل الأول

الفوائد الاقتصادية للاستثمار الرياضي

تمهيد وتقسيم:

تهتم الدولة المصرية بالحفاظ على التدفق الآمن والمستدام لحركة التجارة العالمية عبر قناة السويس من خلال تقديم مظلة متكاملة من الحلول التكنولوجية والخدمات اللوجستية والأنشطة البحرية وصناعات القيمة المضافة المدعومة بقاعدة خبرات بشرية متراكمة تفوق ١٥٠ عام.

و يتم ذلك وفق محاور إستراتيجية للتنمية المستدامة لمحور قناه السويس وفقا لرؤية مصر ٢٠٣٠ ، و اهم هذه المحاور هي تطوير المجري الملاحي ،تحديث أسطول الوحدات البحرية ، تعظيم الاستفادة من أصول الهيئة ، تنويع مصادر الدخل ، الاستدامة والمحافظة علي البيئة .

كما ان الأهداف الإستراتيجية لمحور قناة السويس هي تعظيم إيرادات الهيئة بما يساهم في دعم الاقتصاد الوطني، وتطوير المستدام لإمكانات قناة السويس بما يضمن استقرار سلاسل الإمداد العالمية ومواكبة كافة التطورات في صناعة النقل البحري العالمي.

وتعزيز قدرة قناة السويس في التعامل برشاقة مع المتغيرات الاقتصادية العالمية بما يحافظ على مصالح العملاء ،تطوير الممارسات لإدارة العمليات الملاحية طبقاً لأحدث تكنولوجيات التحول الرقمي ، وتنويع الأعمال و الخدمات المقدمة بالتعاون مع كبري الكيانات الاقتصادية العالمية لتوطين الصناعات المتقدمة ، وتفعيل إطار عمل تنظيمي يرسخ مفاهيم الحوكمة و الشفافية تماشياً مع رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ ، وتمكين الشباب و تعزيز قيم الولاء والانتماء والابتكار، والالتزام بالدور المجتمعي لهيئة قناة السويس من خلال مبادرات مبتكرة للحفاظ على البيئة و خدمة المجتمع .

وعلى هذا رأينا تقسيم هذا الفصل إلى اربعة مباحث، وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول

ماهية الاستثمار الرياضي

تمهيد وتقسيم:

يعد الاستثمار الرياضي من العوامل الحيوية التي تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي للبلدان. يتجاوز تأثير الاستثمار الرياضي المجالات التقليدية للاقتصاد ويشمل عدة جوانب مهمة تسهم في تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي. من الناحية القانونية، يعتبر الاستثمار في هذا القطاع بمثابة استثمار في البنية التحتية للمرافق الرياضية، ما يساهم في توفير بيئة ملائمة لممارسة الرياضة وتحقيق التميز الرياضي، ما يدفع نحو تحسين جودة الحياة للمواطنين.

ومن الناحية الاقتصادية، يسهم الاستثمار الرياضي في توفير العديد من الفرص الاقتصادية. فهو يشمل مجالات عدة مثل الإنشاءات الرياضية، تنظيم البطولات، صناعة الملابس والمعدات الرياضية، والتسويق الرياضي. كما يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة في قطاعات متعددة، من المدربين إلى موظفي الإدارة واللوجستيات[١].

إضافة إلى ذلك، يساهم الاستثمار الرياضي في تعزيز السياحة الرياضية التي تجذب الزوار والمستثمرين الأجانب، ما يعزز من الاستقرار الاقتصادي للبلد. كما أن التوسع في الصناعات المتعلقة بالرياضة مثل الإعلام الرياضي، حقوق البث التلفزيوني، والرعاية الإعلانية يعزز من العوائد المالية للدولة.

ومن خلال هذه الفوائد الاقتصادية المتعددة، يعد الاستثمار الرياضي أداة قوية لتنمية الاقتصاد الوطني، حيث يعزز من الدخل القومي ويزيد من الاستثمارات الأجنبية ويوفر فرص العمل التي تسهم في خفض معدلات البطالة وتحسين مستوى معيشة المواطنين. وعلى هذا فإن البحث يقتضي منا أن نتعرض إلى البحث عن مفهوم **الاستثمار الرياضي، وأشكال الاستثمارات الرياضية: البنية التحتية، حقوق البث، الرعاية، الملكية، وأنواع الرياضات التي تُمثل أبرز مجالات الاستثمار،** وذلك على النحو التالي:

أولا: تعريف الاستثمار الرياضي:

فمن من الناحية القانونية، يُعرف الاستثمار الرياضي بأنه عملية توجيه رأس المال إلى الأنشطة والمشروعات المتعلقة بالرياضة بغرض تحقيق عوائد مالية أو اجتماعية. يشمل هذا النوع من الاستثمار إنشاء أو تطوير البنية التحتية الرياضية مثل الملاعب والصالات الرياضية، تنظيم الأحداث الرياضية الكبرى، بالإضافة إلى الاستثمار في الفرق الرياضية والبطولات. كما يُعد الاستثمار الرياضي جزءًا من الأنظمة القانونية التي تنظم حقوق الملكية الفكرية، مثل حقوق بث المباريات وحقوق الرعاية الإعلانية. لذا، فإن الاستثمار الرياضي لا يتوقف عند البُعد المالي، بل يتداخل مع جوانب قانونية متعددة تهدف إلى تنظيم هذا النشاط وفقًا

[١]) **فهد الزهراني .دور الاستثمار الرياضي في تعزيز الاقتصاد الوطني** .مجلة الدراسات الرياضية، ١٢(٢)، . (2021) ص٤٥-٥٦.

للقوانين المحلية والدولية التي تضمن حقوق جميع الأطراف المتورطة[1].

ومن الناحية الاقتصادية، يُعتبر الاستثمار الرياضي محركًا مهمًا للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. يتمثل هذا النوع من الاستثمار في توجيه الأموال نحو تحسين القطاع الرياضي من خلال بناء المنشآت الرياضية الحديثة، دعم الفرق الرياضية، وتطوير البرامج الرياضية التي تشجع على المشاركة الشعبية. يساهم هذا الاستثمار في تعزيز الاقتصاد الوطني من خلال توفير فرص العمل المباشرة وغير المباشرة في قطاعات مختلفة مثل البناء، التسويق، الإعلام، والمبيعات[٢].

كذلك، يُعد الاستثمار الرياضي أحد العوامل التي تُسهم في تطوير السياحة الرياضية، حيث يمكن استضافة بطولات دولية تشد الزوار والمستثمرين الأجانب. ينعكس هذا بدوره على زيادة الإيرادات من السياحة، مما يُحسن من الوضع الاقتصادي المحلي.

ويرى الباحث ان الاستثمار الرياضي يُعتبر عملية معقدة تتداخل فيها الجوانب القانونية والاقتصادية، ويُسهم في خلق بيئة رياضية متطورة تؤثر إيجابيًا على الاقتصاد الكلي.

ثانيا أشكال الاستثمارات الرياضية: البنية التحتية، حقوق البث، الرعاية، الملكية:

تعد الرياضة من أكبر القطاعات الاقتصادية في العالم، حيث تمتد تأثيراتها إلى مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. يعتبر الاستثمار في الرياضة وسيلة استراتيجية لتعزيز النمو الاقتصادي، حيث يساهم في تحسين البنية التحتية، وتوفير فرص العمل، وزيادة الإيرادات من خلال مختلف أشكال الاستثمار، مثل الاستثمار في البنية التحتية، حقوق البث، الرعاية، والملكية، ويمكن تحليل هذه الأشكال من خلال وجهتين: القانونية والاقتصادية، لفهم كيفية تأثيرها على القطاع الرياضي والاقتصاد الوطني بشكل عام من خلال الاتي.

١- الاستثمار في البنية التحتية الرياضية:

يعتبر الاستثمار في البنية التحتية الرياضية جزءًا أساسياً من استراتيجيات التنمية الرياضية في أي دولة. يشمل هذا النوع من الاستثمار إنشاء وتجديد المنشآت الرياضية مثل الملاعب، والصالات الرياضية، والمنتجعات الرياضية، والمرافق الترفيهية، ويتم هذا الاستثمار وفقاً لقوانين البناء المحلية والدولية، التي تهدف إلى ضمان سلامة المنشآت ومطابقتها للمعايير الرياضية العالمية. كما تخضع هذه الاستثمارات للقوانين المتعلقة بالحقوق العقارية، حيث يتم تحديد الملكية القانونية للأراضي والمرافق الرياضية وأسس استخدامها[٣].

---

[١] **سعيد الطاير التشريعات الرياضية وأثرها على نمو الاستثمارات في الرياضة** .مجلة الاقتصاد الرياضي، ١٥(٣)، .(2022)ص٢٢ -٣٥.

٢) **فهد الزهراني .دور الاستثمار الرياضي في تعزيز الاقتصاد الوطني**، مرجع سابق ، ص٤٤.

[٣] **المرزوق**، الاستثمار في حقوق البث التلفزيوني للرياضة: دراسة في السوق العربي .مجلة الإعلام الرياضى

ومن الناحية الاقتصادية، يمثل الاستثمار في البنية التحتية الرياضية محركًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي المحلي. على سبيل المثال، تتطلب مشاريع بناء الملاعب والمنشآت الرياضية ضخ استثمارات ضخمة في الإنشاءات، مما يخلق فرص عمل في قطاع البناء والهندسة. كما تسهم هذه المنشآت في جذب الفعاليات الرياضية الكبرى، مثل البطولات العالمية، ما يؤدي إلى زيادة الإيرادات من السياحة الرياضية والأنشطة الاقتصادية المصاحبة لها. علاوة على ذلك، توفر هذه المنشآت بيئة ملائمة لتطوير الرياضات المحلية، ما يعزز من مستوى التنافسية ويجذب المهتمين بالاستثمار الرياضي[١].

٢-حقوق البث التلفزيوني والإعلامي:

تعتبر حقوق البث من أكثر أشكال الاستثمار الرياضي ربحية على الإطلاق. يشمل هذا النوع من الاستثمار بيع حقوق بث المباريات والأحداث الرياضية عبر القنوات التلفزيونية أو منصات الإنترنت. يتم تنظيم هذه الحقوق عبر عقود قانونية تضمن للحقوق الحصرية للبث لأطراف معينة، سواء كانت شبكات تلفزيونية أو منصات رقمية، ويُشترط أن تُحترم قوانين حماية الملكية الفكرية. في هذا السياق، يتيح الاستثمار في حقوق البث الرياضي للمنظمات الرياضية تأمين مصادر دخل ثابتة، حيث يتم تحديد شروط العقد ومدة البث بما يتوافق مع القوانين المحلية والدولية[٢].

ومن الناحية الاقتصادية، تُعتبر حقوق البث من العوامل الأساسية في تحقيق الإيرادات للمنظمات الرياضية. تساهم هذه الحقوق في توليد دخل ثابت من خلال بيعها إلى قنوات التلفزيون أو خدمات البث عبر الإنترنت. كما أن إيرادات البث تُعتبر مصدرًا رئيسيًا للفرق الرياضية والبطولات، وبالتالي فإن استثمار هذه الحقوق يُعد وسيلة فعّالة لتحقيق العوائد المالية العالية، كما أن ارتفاع الطلب على حقوق البث الرياضي يعكس مدى اهتمام الجمهور بالرياضات المختلفة، مما يساهم في تعزيز الاقتصاد المحلي من خلال جذب شركات الإعلام والإعلانات[٣].

٢- الاستثمار في الرعاية والإعلانات الرياضية:

الرعاية الرياضية هي من أهم أساليب الاستثمار التي تعتمد عليها الفرق والبطولات الرياضية. تشمل الرعاية الرياضية دعم الشركات والمؤسسات للأحداث الرياضية أو الفرق، مقابل الحصول على مزايا إعلانية وحقوق عرض شعاراتها ومنتجاتها. تتسم هذه الاستثمارات بعقود قانونية معقدة تشمل حقوق الرعاية، وتحدد هذه العقود نطاق الرعاية، مدة الاتفاق، والشروط المالية. تعد هذه

(٢٠٢١)، ص٢١١.

2) **Coates, D., and Humphreys, B. R.** The Economic Impact of Sports Facilities and Events: A Review of the Literature. Journal of Economic Surveys, 17(2),2003 49-68.

1) **Zimbalist, A. ,**Circus Maximus: The Economic Gamble Behind Hosting the Olympics and the World Cup. Brookings Institution Press.205, p.65.

[٣]) **رامي السمكري .الاستثمار في البنية التحتية الرياضية وتأثيره على التنمية المستدامة** .المجلة العربية للتخطيط، ٢٧(٢)(2020) . ،ص ١٥-٢٥.

الرعاية من أكثر أساليب الاستثمار المتبعة في الرياضة، حيث تحكمها قوانين حماية العلامات التجارية، والإعلانات، والتسويق الرياضي. في هذا الإطار، تتنوع الاتفاقات ما بين الرعاية على مستوى الفرق أو على مستوى البطولات[١].

ومن الناحية الاقتصادية، تلعب الرعاية دورًا محوريًا في تمويل الأنشطة الرياضية وتغطية النفقات المتعلقة بتنظيم البطولات وتطوير الفرق. توفر الرعاية الإيرادات اللازمة للفرق الرياضية لتغطية تكاليف اللاعبين، المدربين، والمرافق الرياضية، وكذلك لتنظيم الحملات التسويقية. كما أن الشركات الراعية تستفيد من الرعاية الرياضية من خلال زيادة المبيعات والتوسع في أسواق جديدة من خلال ترويج علامتها التجارية للجمهور. بشكل عام، تُعد الرعاية الرياضية واحدة من أعظم أدوات الاستثمار التي تربط الاقتصاد الرياضي بالعالم التجاري، وتساهم في نمو القطاع الرياضي وزيادة نشاطه الاقتصادي[٢].

٤ـ الملكية والاستثمار في الأندية الرياضية:

الاستثمار في ملكية الأندية الرياضية يعد من أضخم أشكال الاستثمار في الرياضة. يتضمن شراء حصص أو ملكية كاملة لأندية رياضية. هذا النوع من الاستثمار يخضع لقوانين تأسيس الأندية، القوانين التنظيمية في الاتحادات الرياضية المحلية والدولية، وأيضًا لقوانين حماية المنافسة في الأسواق. تشتمل المعاملات القانونية على نقل الملكية وحقوق التصويت، فضلاً عن المتطلبات القانونية المتعلقة بحوكمة الأندية وكيفية إدارة الأموال والموارد. تتطلب عمليات نقل الملكية في الأندية الرياضية إبرام عقود موثقة تنظم العلاقة بين المستثمرين وإدارة النادي[٣].

ومن الناحية الاقتصادية، يمكن أن يكون الاستثمار في الأندية الرياضية مصدرًا للربح الكبير. تزداد قيمة الأندية الرياضية بشكل كبير عندما تصبح مشهورة وتحصل على بطولات مهمة، مما يرفع من قيمتها السوقية. من خلال استثمار رأس المال في تطوير الفريق والأنشطة المرتبطة به، مثل صفقات اللاعبين، وتطوير استراتيجيات التسويق، يمكن للمستثمرين زيادة عوائدهم المالية. الأندية الرياضية تعد من الأصول التي يمكن بيعها أو تداولها في الأسواق المالية، مما يجعلها أدوات استثمارية مربحة على المدى البعيد. بالإضافة إلى ذلك، توفر ملكية الأندية الرياضية فرصًا لتعزيز العلاقة بين الأندية والشركات الكبرى، ما يعزز من دخل الرعاية والإعلانات[٤].

---

٣) **نادر أبو بكر**، السياسات الحكومية في تشجيع الاستثمار الرياضي: .المجلة العربية للإدارة، ١٨(١)،2020) . . ص٧٨-٨٩.

1) **Szymanski, S. ,**The Economics of Sport: An International Perspective. Edward Elgar Publishing., 2010, p.88.

[٣]) العبيدي، لاستثمار في الرياضة: أبعاد قانونية واقتصادية .مجلة الاقتصاد الرياضي، جامعة بغداد. ٢٠١٩، ص١١٤.

[٤]) عيسى، الملكية الرياضية والإدارة القانونية للأندية الرياضية في العالم العربي. ، الدار العربية للعلوم ٢٠٢٢ص٣٦-٤٤.

ويرى الباحث أن الاستثمارات الرياضية تمثل محركًا رئيسيًا للقطاع الرياضي والاقتصادي على حد سواء. من خلال الأشكال المختلفة للاستثمار، مثل البنية التحتية الرياضية، حقوق البث، الرعاية، والملكية، يتمكن القطاع الرياضي من توليد الإيرادات المستدامة وتعزيز النمو الاقتصادي. تشكل هذه الأنشطة الاستثمارية عنصرًا حيويًا في استدامة الرياضة، حيث تسهم في توفير البنية الأساسية للرياضات، وزيادة الإنتاجية الاقتصادية، وجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية. على المستوى القانوني، يتطلب هذا النوع من الاستثمار تنظيمًا دقيقًا يضمن حقوق جميع الأطراف المعنية ويحافظ على التوازن بين المصالح الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثا أنواع الرياضات التي تُمثل أبرز مجالات الاستثمار:

تعد الرياضة واحدة من أبرز المجالات التي تساهم في تحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز الاستثمارات في العديد من القطاعات. من خلال الرياضة، يتمكن المستثمرون من استغلال مجموعة متنوعة من الفرص الاستثمارية التي تشمل البنية التحتية، حقوق البث، الرعاية، والملكية. تختلف أنواع الرياضات من حيث حجم التأثير الاقتصادي والقانوني، ومع ذلك، يمكن تصنيف هذه الرياضات إلى مجالات رئيسية تمثل أبرز مجالات الاستثمار. نستعرض في هذا المقال أبرز هذه الرياضات مع توضيح الجوانب القانونية والاقتصادية المتعلقة بها[١].

١- كرة القدم: تعد كرة القدم من أبرز الرياضات التي تجذب الاستثمارات الرياضية حول العالم. يتعلق الاستثمار في كرة القدم بحقوق الملكية، حيث يشتري المستثمرون حصصًا أو ملكيات كاملة لأندية كرة القدم. بالإضافة إلى ذلك، تشمل العقود القانونية الخاصة بكرة القدم حقوق البث التلفزيوني، الرعاية، والانتقالات الدولية للاعبين. تلعب الاتحادات الرياضية، مثل الاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA) والاتحادات القارية، دورًا كبيرًا في تنظيم الرياضة من خلال وضع القوانين التي تحدد حقوق اللاعبين والمدربين، وتنظيم المنافسات العالمية مثل كأس العالم.

كما تعد كرة القدم من أكثر الرياضات تحقيقًا للإيرادات على المستوى العالمي، حيث يتضمن استثمار المال في الأندية، البنية التحتية الرياضية، تنظيم البطولات الكبرى مثل دوري أبطال أوروبا، وبيع حقوق البث الإعلامي، كما أنها توفر فرص عمل هائلة من خلال الشركات التجارية المتعهدة برعاية الأندية والبطولات، فضلاً عن مبيعات التذاكر والمنتجات الرياضية المترتبة عليها، و تعد الإعلانات ورعاية الفرق الرياضية في كرة القدم واحدة من أضخم المجالات التي تجذب الاستثمار، حيث تساهم في تحقيق أرباح ضخمة عبر عقود رعاية طويلة الأمد.

٢- كرة السلة: تتمثل الاستثمارات القانونية في كرة السلة في الحقوق التلفزيونية، الرعاية، والعقود المتعلقة بالانتقالات للاعبين. يشترط في هذه الرياضة وجود عقود قانونية لتنظيم المنافسات بين الأندية. كما أن عقد حقوق البث التلفزيوني للمباريات في دوريات كبيرة مثل دوري الـ NBA له دور كبير في تمويل الأندية وتوسيع قاعدة المشاهدين. تشرف الاتحادات المحلية مثل الاتحاد الدولي لكرة السلة (FIBA) على تنظيم البطولات وتطوير القوانين التي تنظم انتقالات اللاعبين، وفترات الانتقالات.

---

[١]) **محمد الشرقاوي** .**استراتيجيات الاستثمار في الرياضة: دراسة مقارنة بين الدول العربية** .مجلة السياسة الاقتصادية، ٢٣(٤)، .(2019) ص ١٠١-١١٠.

كما تستفيد كرة السلة من الاستثمارات في حقوق البث والعوائد من المباريات الدولية والمحلية. تستقطب البطولات الكبيرة مثل الدوري الأمريكي لكرة السلة NBA استثمارات ضخمة من الشركات الراعية، كما أنها تساهم بشكل كبير في الاقتصاد المحلي من خلال توفير وظائف، وتحقيق إيرادات من بيع التذاكر، وترويج للمنتجات الرياضية. تعد التوسعات التجارية للأندية الرياضية في كرة السلة مصدرًا كبيرًا للإيرادات من خلال عقود الرعاية، مما يعزز القيمة الاقتصادية لهذه الرياضة.

٣- التنس: يُعد التنس من الرياضات الفردية التي تتسم بعقود قانونية معقدة تتعلق بحقوق البث، الرعاية، والتنظيم القانوني للبطولات الكبرى مثل ويمبلدون، وفلاشينغ ميدوز. يبرم اللاعبون عقودًا مع الشركات الراعية والعلامات التجارية. كما أن تنظيم الفعاليات الكبرى يتطلب التوافق مع القوانين المحلية والدولية، مثل اللوائح الخاصة بالاتحاد الدولي للتنس (ITF) ورابطة محترفي التنس (ATP) ورابطة محترفات التنس[1].(WTA) .

كما تمثل الرياضات الفردية مثل التنس مجالًا مربحًا للاستثمار، حيث يحقق النجوم العالمية مثل روجر فيدرر، نوفاك ديوكوفيتش، وسيرينا ويليامز إيرادات ضخمة من عقود الرعاية. كما أن البطولات الكبرى تمثل مصدرًا رئيسيًا للإيرادات من بيع التذاكر، حقوق البث، والإعلانات التجارية. تساعد البطولات الدولية في تعزيز السياحة الرياضية، مما يزيد من إيرادات الفنادق، النقل، والمطاعم. كما يساهم التنس في صناعة الملابس والمعدات الرياضية من خلال الرعاية والترويج للمنتجات[٢].

٤- سباق السيارات (فورمولا ١): تعد سباقات السيارات، وخصوصًا فورمولا ١، من الرياضات التي تمثل استثمارات ضخمة من الناحية القانونية. تسيطر العقود القانونية على جميع جوانب الرياضة، بدءًا من حقوق البث، مرورًا بالرعاية التجارية، وصولاً إلى العقود مع السائقين والفرق. تُنظم هذه الرياضة عبر الاتحاد الدولي للسيارات(FIA) ، الذي يشرف على قواعد المسابقات والانتقالات بين الفرق.

كما ان فورمولا ١ تعد واحدة من أكثر الرياضات استثمارًا من حيث الإيرادات، حيث تحقق هذه الرياضة أرقامًا ضخمة في حقوق البث، الرعاية، وبيع التذاكر للفعاليات العالمية. تستفيد الشركات من الرعاية عبر تقديم منتجاتها في أحداث عالمية، ويجذب هذا النوع من الرياضات العوائد الضخمة بسبب حجم الجمهور العالمي الذي يتابع السباقات، وتساهم صناعة السيارات أيضًا في رفع القيمة الاقتصادية من خلال استثماراتها في التكنولوجيا، مما يؤدي إلى تطوير سيارات ذات تقنيات متقدمة.

---

[1])**عبد الله التويجري ، الإدارة الرياضية والمستقبل الاقتصادي للاستثمار الرياضي** .مجلة الإدارة الرياضية العربية، ٨(١)(2021) ،ص ٧٨-٩٠.

1) **Smith, J., and Brown, R.** Economic Impact of Sports Investments in Developing Countries: A Case Study of Major Events. Journal of Sports Economics, 25(1) . (2020),p 45-56.

٥- المصارعة(WWE) : تمثل المصارعة، ولا سيما WWE (World Wrestling Entertainment)، مجالًا قانونيًا فريدًا للاستثمار في الرياضة. ترتبط الاستثمارات بمسائل الحقوق الفكرية، مثل حقوق بث العروض التليفزيونية ومبيعات حقوق الفيديو. تُعد شركات مثل WWEمسؤولة عن تنظيم العقود مع المصارعين، وتوقيع اتفاقيات بث مع شبكات التلفزيون. كما أن المصارعة تعتمد على القوانين التي تحكم الترفيه الرياضي، حيث لا تقتصر على الرياضة فقط، بل تتداخل مع جوانب الترفيه الإعلامي[١].

وتعتبر المصارعة من أبرز مجالات الاستثمار الترفيهي. تحققت WWE إيرادات ضخمة من عقود الرعاية، تذاكر المباريات، وحقوق البث التلفزيوني، بالإضافة إلى منتجات العلامات التجارية. تعتبر عروض المصارعة مثل *WrestleMania* حدثًا عالميًا يحقق أرباحًا هائلة عبر تذاكر الدخول، البيع المباشر للمنتجات، والتسويق الرقمي. مما يجعلها مجالًا اقتصاديًا متناميًا على الصعيدين المحلي والدولي.

٦- الرياضات الإلكترونية:(Esports) الرياضات الإلكترونية تمثل مجالًا حديثًا للاستثمار الرياضي. تتضمن عقودًا قانونية متعلقة بحقوق البث، الرعاية، وتنظيم البطولات. في هذه الرياضات، يتعامل اللاعبون مع الشركات التي ترعى فرقهم، وتنظم اتحادات مثل *ESL* و *DreamHack*البطولات العالمية. تعنى قوانين الرياضات الإلكترونية بحماية حقوق اللاعبين، تذاكر الأحداث، وحوكمة البطولات[٢].

وتعتبر الرياضات الإلكترونية واحدة من أسرع المجالات نموًا اقتصاديًا. تتضمن الاستثمارات في هذه الرياضة حقوق البث عبر الإنترنت، الرعاية من شركات تكنولوجيا ومشروبات الطاقة، والإعلانات التجارية. تساهم هذه الرياضة في توفير فرص العمل في مجال التكنولوجيا، تطوير البرمجيات، والتنظيم الفعلي للبطولات. علاوة على ذلك، تجذب الرياضات الإلكترونية جمهورًا كبيرًا على الإنترنت، مما يؤدي إلى عوائد ضخمة من الإعلانات، تذاكر البطولات، ومبيعات الألعاب.

ويرى الباحث ان الرياضات المختلفة تمثل مجالات متنوعة للاستثمار، بما في ذلك كرة القدم، كرة السلة، التنس، سباق السيارات، المصارعة، والرياضات الإلكترونية. يتمتع كل نوع من هذه الرياضات بجوانب قانونية واقتصادية متميزة تجذب الاستثمارات من مختلف أنحاء العالم. تساهم الاستثمارات في تحسين البنية التحتية الرياضية، إنشاء وظائف جديدة، وزيادة الإيرادات من خلال حقوق البث، الرعاية، والملكية، وهذه الرياضات لا تقتصر فقط على المنافسات الرياضية، بل تمتد أيضًا إلى المجالات التجارية، مما يجعلها محركًا أساسيًا للاقتصاد العالمي.

---

2) **Miller, T., and Lewis, D..** Public-Private Partnerships in Sports Infrastructure: The Role of Government in Sports Investments. Sports Business Review, 19(2) (2021), p101-115.

1) **Miller, T., and Lewis, D..** Public-Private Partnerships in Sports Infrastructure: The Role of Government in Sports Investments. Sports Business Review, 19(2) (2021),p 101-115.

المبحث الثانى

الأثر الاقتصادي للاستثمار الرياضي

يعد الاستثمار الرياضي من العوامل المؤثرة بشكل مباشر في الاقتصاد الوطني، حيث يساهم في تحفيز العديد من القطاعات الاقتصادية المرتبطة بالرياضة. يحقق الاستثمار في هذا القطاع تأثيرًا كبيرًا من خلال تطوير البنية التحتية الرياضية، مما يعزز من قدرة الدول على استضافة الفعاليات الرياضية الكبرى، مثل البطولات العالمية والأولمبية، ويجذب السياح والمستثمرين الأجانب. بالإضافة إلى ذلك، يساهم الاستثمار في الرياضة في خلق فرص عمل جديدة في مجالات مختلفة، مثل البناء، الإعلام، التسويق، والخدمات اللوجستية.

ومن الناحية الاقتصادية، توفر الرياضات الكبرى مثل كرة القدم، كرة السلة، ورياضات السيارات إيرادات ضخمة من حقوق البث التلفزيوني، الرعاية، والمبيعات التجارية. كما أن استثمارات الشركات في الرعاية الرياضية تساعد في تعزيز العلامات التجارية، مما يساهم في توسع الأسواق وزيادة الأرباح. علاوة على ذلك، تؤدي هذه الاستثمارات إلى تحسين جودة الحياة من خلال توفير مرافق رياضية متطورة تدعم الأنشطة الترفيهية والصحية[١].

وبالتالي، يمكن القول إن الاستثمار الرياضي لا يقتصر على تطوير الرياضة فحسب، بل يمتد ليكون محركًا للنمو الاقتصادي المستدام، مما يعزز من قدرة الدول على تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وسوف نوضح ذلك من خلال الاتي:

اولا الأثر المباشر للاستثمار الرياضي على الاقتصاد الوطني:

يُعد الاستثمار الرياضي من العوامل المؤثرة بشكل كبير في تحفيز النمو الاقتصادي على المستوى الوطني. من خلال تخصيص الأموال في تطوير البنية التحتية الرياضية، مثل بناء الملاعب والمرافق، تزداد الفرص لاحتضان الفعاليات الرياضية الكبرى، مما يعزز من تدفق السياح والمستثمرين. كما يسهم الاستثمار في إنشاء وظائف جديدة في عدة قطاعات، مثل البناء، النقل، والإعلام[٢].

فمن الناحية الاقتصادية، يساهم الاستثمار الرياضي في زيادة الإيرادات من خلال حقوق البث التلفزيوني، الرعاية، والمبيعات التجارية. كما يعزز من قدرة القطاع الرياضي على جذب الشركات الكبرى التي تستثمر في الرعاية والاعلانات، مما يساهم في توسع الأسواق وزيادة العوائد المالية. علاوة على ذلك، توفر الرياضة منصات لتحسين الصحة العامة والنشاط البدني، مما ينعكس إيجابًا

---

[١]) **فهد النجار .التسويق الرياضي كأداة لزيادة الاستثمارات** .مجلة التسويق الرياضي العربية، ١٤(٦)، . (2021) ٥٥-٦٥.

[٢]) **مصطفى الخولي ، دور الفعاليات الرياضية الكبرى في جذب الاستثمارات الأجنبية** .مجلة الفعاليات الرياضية، ٢١(٣)، .(2020). ٨٨-٩٧.

على مستوى المعيشة والإنتاجية الوطنية ، وباختصار، يعد الاستثمار الرياضي محركًا رئيسيًا لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام من خلال تحسين البنية التحتية، توليد الإيرادات، وخلق فرص عمل جديدة ، و ذلك من خلال الاتي:

١-التأثير على الناتج المحلي الإجمالي: يعتبر الاستثمار الرياضي أحد المحركات الفعالة للنمو الاقتصادي، وله تأثير مباشر على الناتج المحلي الإجمالي (GDP) من خلال عدة قنوات[1].

أ- يعزز الاستثمار في البنية التحتية الرياضية من قدرة الاقتصاد على استضافة الفعاليات الرياضية الكبرى مثل البطولات الدولية، ما يساهم في زيادة الإيرادات من السياحة، الفنادق، والنقل. كلما زادت الفعاليات الرياضية الكبيرة، زادت الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بها من خدمات وتجهيزات.

ب- يساهم الاستثمار في الرياضة في توفير فرص عمل جديدة في مجالات متنوعة مثل البناء، التسويق الرياضي، الإعلام، وإدارة الفعاليات، ما يؤدي إلى خفض معدلات البطالة وزيادة استهلاك الأفراد. كما أن حقوق البث والتسويق الرياضي توفر مصدرًا ثابتًا للإيرادات، ما ينعكس بشكل إيجابي على النشاط الاقتصادي بشكل عام.

ج- تعمل الرياضة على تعزيز الصناعات المرتبطة بها مثل صناعة المعدات الرياضية، الملابس، والأدوية الرياضية، مما يساهم في زيادة الإنتاجية. كل هذه العوامل تساهم في رفع مستوى الإنتاجية وتحقيق نمو متوازن في الاقتصاد، مما ينعكس بشكل مباشر على الناتج المحلي الإجمالي للدولة، واخيرا يساهم الاستثمار الرياضي في تعزيز الطلب الكلي، تحسين الإنتاجية، وزيادة الإيرادات الوطنية، مما ينعكس بشكل إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي.

٢-**خلق فرص العمل والتوظيف**: يُعد الاستثمار الرياضي من العوامل الأساسية التي تسهم في خلق فرص العمل والتوظيف على مستوى واسع. عندما تُستثمر الأموال في البنية التحتية الرياضية، مثل بناء الملاعب والصالات الرياضية، يتم خلق وظائف في قطاع الإنشاءات والهندسة، ما يعزز من فرص العمل المؤقتة والدائمة في هذه المجالات. علاوة على ذلك، تساهم الفعاليات الرياضية الكبرى مثل البطولات الدولية والمباريات في توليد فرص عمل في قطاع الخدمات اللوجستية مثل النقل، التوزيع، والترتيبات الفندقية، إضافة إلى تأمين وظائف في مجال التنظيم والإدارة[2].

من جانب آخر، يعزز الاستثمار الرياضي في حقوق البث والتسويق من خلق وظائف في الإعلام، التسويق الرقمي، وعلاقات الشركات الراعية، كما توفر الرياضات المحترفة فرصًا في مجال التدريب، التحليل الرياضي، والترويج الرياضي، مما يدعم القطاع الرياضي ويخلق وظائف جديدة للمهنيين المتخصصين.

---

1) **Smith, J., and Brown, R..** Economic Impact of Sports Investments in Developing Countries:),.p 50-56.

[2]) **ياسر الزهراني، التوجهات المستقبلية للاستثمار في الرياضة العربية** .مجلة تطوير الأعمال الرياضية، ١٨(١)،(2021) ٧٦-٨٨.

أيضًا، تشهد الصناعات المرتبطة بالرياضة مثل الملابس والمعدات الرياضية نموًا، ما يؤدي إلى خلق وظائف في قطاعات الإنتاج، التصميم، والتوزيع. وبالتالي، يمكن القول إن الاستثمار الرياضي يعد محركًا رئيسيًا لزيادة التوظيف، حيث يعزز من الاستثمارات في مختلف المجالات الاقتصادية ويوفر وظائف متنوعة ومستدامة عبر قطاعات متعددة.

٣-**الإيرادات من حقوق البث والرعاية:** يُعد الاستثمار الرياضي من الأدوات الفعّالة في زيادة الإيرادات من حقوق البث والرعاية بطريقة اقتصادية محكمة، حيث يسهم في تحسين العوائد المالية وتعزيز القيمة التجارية للأندية والبطولات الرياضية. يعتمد النجاح في هذا الاستثمار على استراتيجيات متكاملة تجمع بين تحسين إدارة الحقوق وتوسيع نطاق الشراكات والرعايات[١].

أولاً، يتجلى دور حقوق البث في زيادة الإيرادات من خلال تحسين توقيت توزيع المباريات وتوسيع نطاق الجمهور المستهدف. يمكن للأندية أو الجهات المنظمة للبطولات بيع حقوق بث المباريات لمجموعة من القنوات والمنصات العالمية، مما يعزز العوائد المالية. هذا النوع من الاستثمار يعتمد على تحليل سلوك الجمهور وتفضيلاته، وتوفير محتوى رياضي يلبي احتياجات مختلف الفئات.

ثانياً، تعد الرعاية من أهم مصادر الإيرادات الاقتصادية للأندية والبطولات. حيث يمكن التفاوض مع الشركات الكبرى على توقيع عقود رعاية طويلة الأمد، مع ضمان استفادة الأطراف جميعها. استثمار الرعاية يتم عبر تخصيص مساحات إعلانية على الملابس والملاعب أو عبر دمج العلامات التجارية في أحداث رياضية ضخمة. هذا النوع من الاتفاقات يُسهم في خلق علاقة متبادلة بين الرياضيين والمستثمرين، مما يزيد من جاذبية الحدث أو الفريق أمام المعلنين[٢].

وأخيراً، يعزز الاستثمار الرياضي قدرة الجهات المعنية على التخطيط الاقتصادي السليم من خلال التركيز على تنويع الإيرادات بين حقوق البث والرعاية، مع استثمار التكنولوجيا في تحسين تجربة الجمهور وزيادة التفاعل، وبالتالي تعزيز الإيرادات في أوقات طويلة الأمد.

---

[١]) رائد المجيدي، **أثر تشريعات الاستثمار الرياضي على القطاع الاقتصادي في الدول العربية** .المجلة العربية للتنمية الاقتصادية، ١٦(٣)، .(2020) ١١٢-١٢٥.

1) Williams, A., and Thompson, J. Sports Investment and Infrastructure Development: Best Practices and Challenges. Journal of Global Sports Management, 15(1) . (2022), 34-47.

2) Davis, R., and Roberts, P. The Role of Tax Incentives in Sports Investment Growth. Journal of Economic Development and Policy, 22(4) . (2020), 134-145.

ثانيا الأثر غير المباشر للاستثمار الرياضي:

يعد الاستثمار الرياضي أكثر من مجرد مصدر مباشر للإيرادات؛ فهو يترك أثراً غير مباشر ينعكس على الاقتصاد بشكل عام، سواء من خلال زيادة الحركة الاقتصادية أو تعزيز الاستثمارات في قطاعات أخرى. من خلال استراتيجيات اقتصادية محكمة، يمكن لهذا النوع من الاستثمار أن يسهم في تحقيق تنمية مستدامة تعود بالفائدة على المجتمع ككل[١].

أحد أبرز الآثار غير المباشرة يتمثل في خلق فرص عمل جديدة، حيث يؤدي الاستثمار في الرياضة إلى توظيف الأفراد في مجالات متعددة مثل إدارة الفعاليات الرياضية، التسويق، الإعلام، والصيانة. كما يساهم في تطوير البنية التحتية الرياضية، مما ينعكس بشكل إيجابي على القطاع السياحي والتجاري، حيث تجذب البطولات والمباريات الكبرى السياح والمستثمرين.

علاوة على ذلك، يسهم الاستثمار الرياضي في تحسين مستوى الصحة العامة، مما يقلل من تكاليف الرعاية الصحية في المستقبل. عندما تزداد شعبية الرياضة، يرتفع مستوى الوعي بأهمية النشاط البدني، مما يحفز الناس على ممارسة الرياضة بشكل أكبر. هذا يساهم في تقليل الأمراض المرتبطة بأنماط الحياة غير الصحية.

كما يعزز الاستثمار الرياضي التفاعل الاجتماعي بين الأفراد من خلال الفعاليات الرياضية الجماعية، مما يساهم في تعزيز الهوية الوطنية والتماسك الاجتماعي. بشكل عام، يظهر الأثر غير المباشر للاستثمار الرياضي من خلال تحفيز نمو الاقتصاد المحلي، تحسين جودة الحياة، وزيادة التفاعل المجتمعي، مما يخلق بيئة اقتصادية متنوعة ومستدامة، وسوف نوضح ذلك من خلال النقاط الاتية:

١-**تعزيز السياحة الرياضية:** يُعتبر الاستثمار الرياضي أحد المحركات الرئيسية لتعزيز السياحة الرياضية، حيث يساهم بشكل كبير في جذب السياح والمستثمرين إلى وجهات رياضية مميزة. من خلال استراتيجيات اقتصادية محكمة، يمكن للأحداث الرياضية الكبرى أن تُحَوّل المدن أو الدول إلى وجهات سياحية عالمية، مما يسهم في نمو الاقتصاد المحلي وتحقيق عوائد ضخمة[٢].

أحد أبرز أدوار الاستثمار الرياضي في السياحة هو تطوير البنية التحتية الرياضية الحديثة، التي تشجع على استقطاب الفعاليات الرياضية الدولية مثل البطولات العالمية والمنافسات الكبرى. هذه الفعاليات تجذب الزوار من مختلف أنحاء العالم، مما يؤدي إلى زيادة الإيرادات من السياحة سواء من خلال حجوزات الفنادق، أو الإنفاق على الطعام والترفيه، أو حتى شراء التذاكر والمنتجات الرياضية. مثال على ذلك، استضافة كأس العالم أو الأولمبياد في دول مختلفة، حيث تشهد المدن المستضيفة انتعاشاً اقتصادياً ضخماً على مدار فترة الحدث.

---

1) **Brown, H., and Stevens, M.** Sports Sponsorships and Investments: Examining Global Trends in the Sports Industry. Marketing and Sports Business, 27(5) . (2021), 78-90.

بالإضافة إلى ذلك، يعزز الاستثمار الرياضي في التسويق والإعلان، حيث يتم تسويق الوجهات الرياضية في الأسواق العالمية، مما يزيد من الوعي السياحي بالمنطقة. تساهم هذه الحملات في جعل الفعاليات الرياضية جزءاً من التجربة السياحية الشاملة، وبالتالي تشجيع السياح على زيارة الأماكن المرتبطة بالرياضة[1].

أيضاً، يمكن للمستثمرين إنشاء برامج سياحية موازية حول الفعاليات الرياضية، مثل الرحلات السياحية، والأنشطة الترفيهية المصاحبة، مما يزيد من الوقت الذي يقضيه السياح في المنطقة ويزيد من الإنفاق. وبالتالي، لا يقتصر الاستثمار الرياضي على الرياضة نفسها، بل يمتد ليشمل تطوير السياحة الرياضية، مما يعزز الاقتصاد المحلي ويوفر فرص عمل جديدة في قطاعات متعددة.

٢-**تحسين صورة الدولة عالميًا (الدبلوماسية الرياضية):** لعب الاستثمار الرياضي دوراً مهماً في تحسين صورة الدولة عالميًا من خلال **الدبلوماسية الرياضية**، وهو أحد الأدوات الفعّالة التي تستخدمها الدول لتعزيز مكانتها على الساحة الدولية. تُظهر الدول من خلال هذا الاستثمار قدرتها على تنظيم الفعاليات الرياضية الكبرى وجذب الاهتمام العالمي، مما يساعد في بناء علاقات دبلوماسية قوية مع الدول الأخرى وتحقيق أهداف استراتيجية بعيدة المدى.

أولاً، يمكن للاستثمار الرياضي أن يكون وسيلة فعّالة لتحسين الصورة العامة للدولة، حيث تقوم الدولة بتطوير منشآتها الرياضية وتوفير البنية التحتية الحديثة لاستضافة البطولات الرياضية الدولية مثل كأس العالم، الأولمبياد، أو البطولات القارية. هذا يُظهر قدرة الدولة على تنظيم أحداث ضخمة بأعلى مستويات الكفاءة، مما يعكس صورة إيجابية للعالم. فعلى سبيل المثال، تنظيم دول مثل قطر والإمارات للفعاليات الرياضية العالمية مثل كأس العالم ٢٠٢٢ أو بطولات الفورمولا ١ ساعد بشكل كبير في وضع هذه الدول على الخريطة العالمية كوجهات رئيسية للرياضة والضيافة[2].

ثانيًا، الاستثمار الرياضي يساهم في تحسين العلاقات الدولية من خلال إقامة شراكات مع دول أخرى وتبادل الخبرات في مجالات الرياضة والإدارة. تنظم الدول الفاعلة في الدبلوماسية الرياضية الكثير من الفعاليات الرياضية المشتركة والبعثات الرياضية التي تدعم التعاون بين الشعوب. هذا التعاون لا يقتصر فقط على الجانب الرياضي، بل يمتد إلى مجالات أخرى مثل الثقافة والسياحة والتجارة.

علاوة على ذلك، تُسهم الدبلوماسية الرياضية في جذب الاستثمارات الأجنبية وتحقيق منافع اقتصادية، حيث يمكن للدولة أن تبني علاقات تجارية قوية مع الشركات العالمية التي ترغب في الاستثمار في سوق الرياضة. عندما تستضيف الدولة فعاليات رياضية دولية، تكون في قلب الاهتمام الإعلامي، مما يساعد في جذب الاستثمارات وتعزيز الاقتصاد الوطني. كما أن هذه الفعاليات تفتح أبوابًا جديدة للسياحة الرياضية، التي تشكل مصدرًا مهمًا للإيرادات.

---

2) **Taylor, P..** Innovative Sports Investment Strategies for Emerging Markets. Sports Finance and Economics Journal, 11(2) (2021), 45-59.

1) Jones, C., and Carter, B. Public Investment in Sports Infrastructure: A Strategic Approach. Journal of Public Administration and Sports Management, 19(3) . (2021), 78-91.

أخيرًا، يمكن للاستثمار الرياضي أن يساهم في تحقيق أهداف السياسة الخارجية للدولة، مثل تحسين علاقاتها مع الدول ذات التأثير السياسي أو الاقتصادي، أو تعزيز علاقاتها مع دول محددة في مناطق استراتيجية. هذه الأنشطة تُعتبر أداة من أدوات **الدبلوماسية العامة**، التي تساهم في تحسين مكانة الدولة على الساحة الدولية، وبالتالي، يُعد الاستثمار الرياضي أداة اقتصادية ودبلوماسية محكمة تساعد الدول على تحسين صورتها عالميًا من خلال الجمع بين التميز الرياضي والتأثير السياسي.

٣-**التأثير على قطاعات أخرى مثل التجارة، النقل، والخدمات:** يُعتبر الاستثمار الرياضي من العوامل الاقتصادية المؤثرة التي تمتد تأثيراتها إلى العديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل **التجارة** والنقل و**الخدمات** .من خلال تنظيم الفعاليات الرياضية الكبرى أو دعم البنية التحتية الرياضية، يسهم الاستثمار الرياضي في تحفيز النمو الاقتصادي في هذه القطاعات بشكل مباشر وغير مباشر، ويُظهر هذا التأثير بوضوح في البلدان التي تركز على الرياضة كأداة لتحقيق التنمية المستدامة وتنويع الاقتصاد[١].

١-التجارة: يلعب الاستثمار الرياضي دورًا رئيسيًا في تحفيز التجارة المحلية والدولية. عندما تستضيف دولة ما حدثًا رياضيًا كبيرًا، فإن ذلك يجذب الآلاف من السياح والمشجعين من مختلف أنحاء العالم، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات. على سبيل المثال، يزداد الطلب على الملابس الرياضية، والمعدات الرياضية، والمنتجات التذكارية المرتبطة بالفعاليات الرياضية، مما يفتح أسواقًا جديدة للعلامات التجارية المحلية والعالمية.

بالإضافة إلى ذلك، تؤدي الفعاليات الرياضية إلى زيادة النشاط التجاري في القطاع الغذائي والتجزئة، حيث يزداد الطلب على المنتجات الاستهلاكية مثل الوجبات السريعة، والمشروبات، والهدايا التذكارية التي تُباع في الملاعب أو عبر الإنترنت. تتزايد الصفقات التجارية بين الشركات والمعلنين، الذين يسعون للاستفادة من الرعاية الرياضية لزيادة رؤيتهم السوقية وتعزيز علاماتهم التجارية، مما يعزز التجارة المحلية والعالمية[٢].

٢- النقل : تُسهم الفعاليات الرياضية الكبرى في تحفيز الطلب على خدمات النقل بشكل ملحوظ. عادة ما تشهد المدن المستضيفة للأحداث الرياضية حركة كبيرة في النقل البري والجوي والبحري، حيث يسافر الآلاف من المشجعين واللاعبين والمشاركين لحضور الفعاليات. في هذا السياق، يشهد قطاع النقل إيرادات ضخمة بسبب ارتفاع الطلب على خدمات الطيران، الحافلات، القطارات، وحتى خدمات النقل المحلي مثل سيارات الأجرة.

---

[١]) **حسن الحكمي .دور التشريعات القانونية في تطوير الاستثمار الرياضي في مصر** .مجلة القانون الرياضي، ٨(٣).(2021) ، ٥٦-٦٩.

1) Robinson, A., and Fisher, L). Emerging Trends in Sports Investment: The Role of Technology and Innovation. Technology in Sports Management, 20(4) . (2022, 112-125.

علاوة على ذلك، يؤدي هذا النشاط إلى تحسين بنية النقل الأساسية في الدولة المستضيفة، سواء من خلال تطوير أو توسيع شبكة الطرق، أو تحديث المرافق المطارات والموانئ، أو إضافة خدمات نقل جديدة. يتطلب هذا النوع من الاستثمارات البنية التحتية المترابطة والمتطورة، التي تسهم في تسهيل حركة الأفراد والبضائع، وبالتالي تحسين الأداء الاقتصادي للقطاعات الأخرى.

وعلى سبيل المثال، في حال استضافت دولة ما حدثًا رياضيًا عالميًا، يُتوقع أن تشهد زيادة في أعداد الرحلات الجوية اليومية والإقامة الفندقية، وهو ما سيؤثر على جميع جوانب النقل، سواء عبر الجو أو البر أو البحر.

٣- **الخدمات:** تعتبر صناعة **الخدمات** من أكثر القطاعات التي تتأثر بشكل مباشر بالاستثمار الرياضي. يشمل ذلك قطاع الضيافة، الذي يشهد نموًا ملحوظًا نتيجة الزيادة في أعداد السياح الذين يزورون المدن المستضيفة للأحداث الرياضية. الفنادق، المطاعم، والمنتجعات السياحية تستفيد بشكل كبير من هذه الزيادة في الطلب. وعلاوة على ذلك، تزداد الحاجة إلى شركات خدمات النقل الخاصة، مثل خدمات السيارات الخاصة أو خدمات النقل التشاركي (مثل أوبر)، التي تعمل على تسهيل تنقل السياح والمهتمين بالحدث الرياضي[١].

علاوة على ذلك، تزداد الطلبات على الخدمات اللوجستية التي تتعلق بإدارة الفعاليات الرياضية، مثل تنظيم وتنسيق الحركة داخل الملاعب أو التنقل بين المواقع المختلفة للحدث. تقدم الشركات المتخصصة في الخدمات اللوجستية الحلول اللازمة لضمان سلاسة سير الفعاليات الرياضية، من تخزين المعدات إلى توزيع التذاكر وتنسيق دخول الجماهير.

٣- **الاستثمار في البنية التحتية :**يشكل الاستثمار الرياضي أيضًا دافعًا رئيسيًا في تحسين وتوسيع البنية التحتية الأساسية التي تسهم في تعزيز جميع هذه القطاعات. من بناء أو تجديد الملاعب الرياضية إلى تحسين المرافق العامة مثل الطرق والجسور، يشكل هذا النوع من الاستثمارات محركًا قويًا لزيادة الإنتاجية في مجالات متعددة. هذه المشاريع تُعزز قدرة البلد على استضافة المزيد من الفعاليات الكبرى في المستقبل، مما يعزز بشكل مستدام النشاط التجاري والنقل والخدمات، على سبيل المثال، استضافة كأس العالم أو الأولمبياد يتطلب تحديثات كبيرة على مستوى النقل والمرافق العامة، مثل بناء طرق جديدة، وتجديد المطارات، وتوسيع محطات القطارات، مما يؤدي إلى تحسين قدرة المدينة على التعامل مع تدفق الأعداد الكبيرة من السياح والمشاركين[٢].

٤-

1) **Harris, L., and Cooper, K**. Global Trends in Sports Broadcasting and Its Impact on Sports Investments. International Journal of Sports Broadcasting, 28(3) . (2022), 90-102.

[٢]) **عبد الرحمن المهدي .الاستثمار الرياضي ودوره في تحسين الوضع الاقتصادي للدول النامية** .مجلة الأبحاث الاقتصادية، ١٣(٦) .(2021) ،ص ٧٣-٨٥.

٥- التأثيرات غير المباشرة: تتجاوز التأثيرات المباشرة على القطاعات الاقتصادية؛ فالاستثمار في الرياضة يعزز من البيئة العامة للأعمال ويجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية في قطاعات متنوعة. فعلى سبيل المثال، الشركات التي تستثمر في الرعاية الرياضية قد تجد فرصًا للتوسع في أسواق جديدة من خلال تعزيز شراكاتها مع الأطراف المشاركة في الحدث[1].

ويرى الباحث انه يمكن القول إن الاستثمار الرياضي يساهم بشكل حاسم في دفع النمو الاقتصادي في عدة قطاعات رئيسية مثل التجارة والنقل والخدمات. من خلال تنظيم الفعاليات الرياضية العالمية أو تعزيز البنية التحتية الرياضية، تخلق الدولة بيئة اقتصادية أكثر تنوعًا واستدامة، مما يعزز مكانتها على الساحة العالمية ويولد فرص عمل جديدة ويحسن مستويات المعيشة بشكل عام.

المبحث الثالث

تحليل الفوائد الاقتصادية الاجتماعية للاستثمار الرياضي

يعد **الاستثمار الرياضي** من الأدوات الاقتصادية الفعّالة التي تُسهم في تحقيق فوائد اقتصادية واجتماعية واسعة النطاق. يُمكن لهذا النوع من الاستثمار أن يكون محركًا رئيسيًا للنمو والتطور في المجتمع، حيث يتجاوز تأثيره حدود الرياضة ليشمل العديد من القطاعات الحيوية التي تسهم في تحسين جودة الحياة ورفع مستوى الرفاه الاجتماعي.

فمن الناحية **الاقتصادية**، يساهم الاستثمار الرياضي في تنشيط **الاقتصاد المحلي** عن طريق خلق فرص عمل في مجالات متنوعة مثل إدارة الفعاليات، التسويق الرياضي، والإعلام، بالإضافة إلى تعزيز القطاعات مثل النقل والسياحة والضيافة. كما يعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية من خلال تنظيم الفعاليات الرياضية الكبرى، مما يرفع من قيمة الدولة كوجهة للاستثمار السياحي والتجاري. ويعتبر تطوير المنشآت الرياضية وتحديث البنية التحتية جزءًا من هذه العملية، مما يُساهم في زيادة الإنتاجية وتحسين مستوى الخدمات العامة.

أما من الناحية **الاجتماعية**، فإن الاستثمار في الرياضة له تأثيرات إيجابية على الصحة العامة، حيث يشجع الأفراد على تبني أسلوب حياة صحي من خلال ممارسة الرياضة. كما يسهم في **تعزيز التماسك الاجتماعي** من خلال تنظيم الفعاليات الرياضية التي تجمع بين أفراد المجتمع من خلفيات ثقافية واجتماعية مختلفة، وهذه الفعاليات تساهم في تقوية الهوية الوطنية وتعزيز الروابط المجتمعية، وبالتالي، يمكن اعتبار الاستثمار الرياضي من الأدوات الشاملة التي تؤثر في النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، ويشكل مزيجًا من الفوائد التي تدعم استدامة التنمية على المدى الطويل، و سوف نوضح ذلك من خلال النقاط الاتية:

---

[1]) رامي السمكري الاستثمار في البنية التحتية الرياضية وتأثيره على التنمية المستدامة .المجلة العربية للتخطيط، ٢٧(٢).(2020) . ،ص ١٥-٢٥.

اولا التنمية البشرية والاجتماعية عبر الرياضة: التنمية البشرية والاجتماعية عبر الرياضة تُعد من الاستراتيجيات الفعالة التي تسهم في تحسين جودة حياة الأفراد والمجتمعات، من خلال تعزيز الصحة العامة، وتطوير المهارات الشخصية، وبناء العلاقات الاجتماعية. يمكن تحقيق هذه الأهداف عبر **الاستثمار الرياضي** الذي يتجاوز حدود المنافسات الرياضية ليشمل تحسين رفاهية الأفراد والمجتمعات بشكل مستدام[1].

١- تعزيز الصحة العامة: من خلال تشجيع الناس على ممارسة الرياضة بانتظام، يساهم الاستثمار الرياضي في **تحسين الصحة العامة** والوقاية من الأمراض المزمنة مثل السمنة، وأمراض القلب، والسكري. الرياضة تعزز من اللياقة البدنية، وتقوي الجهاز المناعي، وتحسن الصحة النفسية، مما يقلل من تكاليف الرعاية الصحية ويزيد من الإنتاجية العامة. بتوجيه الاستثمارات نحو **الرياضة المجتمعية** وبرامج اللياقة البدنية المفتوحة لجميع الفئات العمرية، يمكن تقليل الأعباء الصحية على الدولة.

٢- التعليم وتطوير المهارات: الرياضة تساهم في **تنمية المهارات الشخصية** والاجتماعية للفرد، مثل القيادة، والانضباط، والعمل الجماعي. عبر الاستثمار في الرياضة المدرسية والشبابية، يتم تزويد الأجيال الجديدة بفرص لتطوير هذه المهارات، مما يُسهم في إعدادهم لسوق العمل وتحقيق النجاح المهني. الرياضة تُساعد أيضًا في بناء **القدرة على التكيف مع الضغوط** والتعامل مع الفشل والنجاح بشكل صحي، مما يعزز من القيم الإنسانية والاجتماعية.

٣-التماسك الاجتماعي: تُعتبر الرياضة أداة فعّالة في تعزيز **التماسك الاجتماعي** وبناء الروابط بين أفراد المجتمع. من خلال تنظيم الأنشطة الرياضية المجتمعية والفعاليات المحلية، يمكن للمجتمعات أن تُسهم في تقوية الروابط الاجتماعية بين الأفراد من مختلف الخلفيات الثقافية والاجتماعية. الرياضة تخلق **فضاءات شاملة** تتجاوز الانقسامات الاجتماعية والعرقية، مما يعزز من مفهوم المساواة ويُقلل من التوترات الاجتماعية.

٤-فرص العمل والتنمية الاقتصادية: يُعد الاستثمار في الرياضة عاملًا رئيسيًا في **خلق فرص العمل** وتنمية الاقتصاد المحلي. من خلال تطوير المنشآت الرياضية وتنظيم الفعاليات الكبرى، تتولد فرص عمل في مجالات متنوعة مثل **الإدارة الرياضية، التدريب، الخدمات اللوجستية، التسويق، والإعلام** .إضافة إلى ذلك، يساهم الاستثمار الرياضي في **تحفيز السياحة الرياضية** وزيادة الإيرادات الاقتصادية عبر جذب الزوار والمشجعين من مختلف أنحاء العالم.

٥-تعزيز الهوية الثقافية والرياضية: الرياضة تُعد وسيلة قوية لتعزيز **الهوية الوطنية** و**الانتماء المجتمعي** .من خلال تحقيق إنجازات رياضية على الساحة العالمية، تتمكن الدول من تعزيز مكانتها على المستوى الدولي، مما يزيد من فخر المواطنين وهويتهم الوطنية. علاوة على ذلك، تشجع

[1])، **يوسف الجاسم، دور القطاع الحكومي في دعم الرياضة والاستثمار الرياضي** مجلة الدراسات الرياضية الدولية،(٢٥(١)،٢٠٢٢، ص ٢٥.

الفعاليات الرياضية الدولية والمحلية على تبادل الثقافات وتعزيز التفاهم بين الشعوب[1].

٦-التنمية المستدامة: يمكن للرياضة أن تسهم في **التنمية المستدامة** من خلال الاستثمار في مشاريع رياضية بيئية مثل بناء المنشآت الرياضية باستخدام **التكنولوجيا المستدامة**، وتحفيز المجتمعات على ممارسة الرياضة في بيئات صحية. هذا النوع من الاستثمارات لا يعزز الرياضة فقط، بل يُسهم في تحقيق **أهداف التنمية المستدامة** على مستوى البيئة والمجتمع.

الخلاصة: الاستثمار الرياضي ليس مجرد أداة للترفيه أو المنافسة، بل هو محرك أساسي للتنمية البشرية والاجتماعية. من خلال استثمار الموارد في الرياضة، يمكن تحسين صحة الأفراد، تطوير مهاراتهم، وتعزيز التماسك الاجتماعي، مما يؤدي إلى تحسين نوعية الحياة في المجتمع. لذلك، يعد الاستثمار في الرياضة خيارًا استراتيجيًا يساعد في بناء مجتمع أكثر صحة ورفاهية وتماسكًا.

ثانيا التأثير على الصحة العامة والمجتمع: يعد **الاستثمار الرياضي** أحد الأدوات الفعالة في تحسين **الصحة العامة** وتعزيز **رفاهية المجتمع** بشكل اقتصادي مستدام. عبر التركيز على تطوير المنشآت الرياضية، وتشجيع الأنشطة البدنية، وتنظيم الفعاليات الرياضية، يمكن تحقيق العديد من الفوائد التي تساهم في تحسين جودة الحياة للأفراد والمجتمعات.

ومن الناحية الصحية، يساهم الاستثمار في الرياضة بشكل مباشر في **تحسين الصحة العامة**، فالرياضة تساعد في تقليل انتشار الأمراض المزمنة مثل السمنة، وأمراض القلب، والسكري، من خلال تحفيز الأفراد على ممارسة النشاط البدني بانتظام، هذا يؤدي إلى تقليل الإنفاق على الرعاية الصحية والحد من تكاليف الأمراض المرتبطة بأسلوب الحياة غير الصحي، وهو ما يُعتبر فائدة اقتصادية طويلة المدى، كما أن الرياضة تُعزز الصحة النفسية، حيث تساهم في تقليل التوتر والاكتئاب وتحسين الحالة المزاجية[2].

وعلى المستوى المجتمعي، يُعد الاستثمار في الرياضة أداة مهمة لتعزيز **التماسك الاجتماعي**، من خلال إنشاء أماكن رياضية متاحة للجميع، تُسهم الرياضة في بناء روابط قوية بين الأفراد من مختلف الفئات العمرية والثقافية، مما يعزز من التضامن الاجتماعي. الفعاليات الرياضية تجمع بين الناس في بيئة إيجابية، مما يعزز من قيم التعاون والعمل الجماعي.

---

١. 1) **Roberts, G., and Baker, E..** Economic Impact of International Sporting Events on Host Nations. Journal of Sports Economics and Development, 22(4) (2020), 55-67.

١. 2) **Walker, R., and Collins, J**. Corporate Social Responsibility and Sports Investments: A Growing Trend. Journal of Corporate Finance and Sports, 33(1) . (2020), 15-29.

واقتصاديًا، يُساهم الاستثمار في الرياضة في **خلق فرص عمل** في مجالات متنوعة مثل التدريب الرياضي، والإدارة، والخدمات اللوجستية، مما يؤدي إلى دعم الاقتصاد المحلي. إضافة إلى ذلك، تستقطب الفعاليات الرياضية الزوار والسياح، مما يساهم في **زيادة الإيرادات** من خلال السياحة الرياضية، وبالتالي، يُعد الاستثمار في الرياضة محركًا رئيسيًا لتحسين الصحة العامة وتعزيز التماسك الاجتماعي، مما يحقق فوائد اقتصادية مستدامة للمجتمع.

ثالثا تحسين جودة الحياة وتقليل الإنفاق على الخدمات الصحية: يلعب **الاستثمار الرياضي** دورًا محوريًا في **تحسين جودة الحياة** وتقليل الإنفاق على **الخدمات الصحية** .من خلال تعزيز ممارسة الرياضة وتوفير المنشآت الرياضية، يمكن تحسين الصحة البدنية والنفسية للأفراد، مما يؤدي إلى تقليل الأعباء الصحية على المجتمع.

أولاً، الرياضة تساهم في **الوقاية من الأمراض المزمنة** مثل السمنة، وأمراض القلب، والسكري، التي تشكل عبئًا كبيرًا على الأنظمة الصحية. عبر تحفيز الأفراد على ممارسة النشاط البدني بانتظام، يسهم الاستثمار في الرياضة في تحسين اللياقة البدنية وتعزيز وظائف الجسم بشكل عام. على المدى الطويل، يؤدي ذلك إلى تقليل الحاجة للعلاج الطبي المكلف للأمراض المرتبطة بقلة النشاط البدني، وبالتالي تقليل **التكاليف الصحية**[١].

ثانيًا، الرياضة تساهم في **تحسين الصحة النفسية**، حيث تساعد على تقليل مستويات التوتر والقلق والاكتئاب. من خلال ممارسة الأنشطة البدنية، تفرز الجسم مواد كيميائية مثل الإندورفينات التي تحسن المزاج، مما يقلل من الضغوط النفسية ويعزز من رفاهية الأفراد. هذا بدوره يساهم في تقليل الحاجة إلى العلاج النفسي والطبي.

أخيرًا، توفير **المنشآت الرياضية العامة** يعزز من الفرص المتاحة لجميع أفراد المجتمع لممارسة الرياضة، مما يساهم في بناء بيئة صحية للجميع. الاستثمار في هذه المنشآت يؤدي إلى **تقليل التكاليف الاجتماعية** المرتبطة بالرعاية الصحية، مما يعزز من كفاءة النظام الصحي ويحقق وفورات اقتصادية للمجتمع، وبذلك، يصبح الاستثمار الرياضي عنصرًا أساسيًا في تحسين الصحة العامة وتقليل الأعباء المالية على الأنظمة الصحية.

رابعا الرياضة كأداة لتحفيز الشباب وتنمية المهارات: تُعد **الرياضة** أداة قوية لتحفيز **الشباب** وتنمية **المهارات** الشخصية والاجتماعية. من خلال المشاركة في الأنشطة الرياضية، يكتسب الشباب مهارات عديدة تؤثر إيجابًا على حياتهم اليومية والمهنية[٢].

---

[١]) **محمد العلي، تحليل تأثير الاستثمار الرياضي على التنمية الاقتصادية في العالم العربي.**، مجلة الاقتصاد والتنمية، ١٢(٤، ٢٠٢٠، ١٤-٢٨.

1. **Miller, S., and Greene, D..** Economic Benefits of Hosting Global Sporting Events: A Case Study of the 2020 Olympics. Economic Review of Sports, 14(1) (2021), 40-52.

أولاً، تُسهم الرياضة في **تعزيز الانضباط** والتحمل العقلي والجسدي لدى الشباب، حيث يتعلمون الالتزام بالقواعد وتحمل المسؤولية. كما تعزز **القدرة على العمل الجماعي**، حيث يتعاون الشباب مع زملائهم لتحقيق أهداف مشتركة، مما يساهم في تنمية مهارات القيادة والتواصل الفعال.

ثانيًا، الرياضة تُساعد الشباب على **تنمية المهارات الحركية** واللياقة البدنية، مما يعزز من قدرتهم على التكيف مع تحديات الحياة اليومية. كما تساهم في تقوية **الروح المعنوية**، حيث يتعلمون كيفية التعامل مع النجاح والفشل على حد سواء.

أخيرًا، تساهم الرياضة في **تحفيز الإبداع** والابتكار، حيث يمكن أن تكون وسيلة لتطوير التفكير الاستراتيجي والتخطيط، خاصة في الرياضات التي تتطلب تحليل المواقف واتخاذ قرارات سريعة، وبالتالي، تعد الرياضة أكثر من مجرد نشاط بدني؛ إنها أداة فعالة لتحفيز الشباب وتزويدهم بالمهارات التي تساهم في بناء شخصياتهم وتحقيق نجاحاتهم المستقبلية.

المبحث الرابع

تجارب دولية ناجحة في تطوير الاستثمار الرياضي

تمهيد وتقسيم:

تجارب **الدول الدولية الناجحة** في تطوير الاستثمار الرياضي تبرز كأمثلة ملهمة في استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. من أبرز هذه التجارب **دولة الإمارات العربية المتحدة**، التي نجحت في تحويل الرياضة إلى أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي من خلال استضافة فعاليات رياضية عالمية مثل **سباق الفورمولا ١** وكأس دبي للتنس. هذا الاستثمار أسهم في تطوير البنية التحتية الرياضية ورفع مستوى السياحة الرياضية، مما زاد من إيرادات الدولة.

كذلك، يُعد **الولايات المتحدة الأمريكية** من أكبر الأمثلة على الاستفادة من الرياضة في تعزيز الاقتصاد الوطني، حيث تدر الرياضات الاحترافية مثل كرة السلة، وكرة القدم الأمريكية، والبيسبول، مليارات الدولارات سنويًا عبر حقوق البث، الرعاية، والفعاليات الكبرى. استثمارها في الرياضات الشبابية والبنية التحتية قد ساعد على خلق فرص عمل واسعة وتعزيز التماسك الاجتماعي[١].

أيضًا، **قطر** شهدت تحولات كبيرة في استثمار الرياضة، خصوصًا بعد استضافتها **كأس العالم ٢٠٢٢**، حيث استثمرت في منشآت رياضية عالمية وحديثة، وركزت على تطوير السياحة الرياضية والبنية التحتية ، وهذه التجارب الناجحة توضح كيف يمكن للاستثمار الرياضي أن يكون أداة فعالة في تعزيز النمو الاقتصادي، تحسين جودة الحياة، وتعزيز الصورة العالمية للدول، و

[١]) **خالد السعدي**، تحليل دور **الاستثمارات الأجنبية في القطاع الرياضي العربي** .مجلة الاستثمار والتنمية، ٣٠(٥)،(2021) ١٥٠-١٦٢.

سوف نوضح ذلك من خلال النقاط الاتية[١]:

اولا التجربة البريطانية: الدوري الإنجليزي كمثال: تُعتبر **التجربة البريطانية** في تطوير الاستثمار الرياضي، خاصة من خلال **الدوري الإنجليزي الممتاز (البريميرليغ(**، واحدة من أبرز الأمثلة العالمية على كيفية استثمار الرياضة في تحسين الاقتصاد المحلي والعالمي. منذ تأسيسه في عام ١٩٩٢، أصبح الدوري الإنجليزي الممتاز نموذجًا ناجحًا في تحويل الرياضة إلى صناعة مربحة، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتعزيز النمو الاقتصادي.

أحد العوامل الرئيسية في نجاح **البريميرليغ** هو **عقود حقوق البث** الضخمة. فالدوري الإنجليزي يحظى بعقود بث تلفزيوني تصل إلى مليارات الدولارات مع شركات عالمية مثل "سكاي سبورتس" و "بي تي سبورت". هذه الأموال تُسهم بشكل كبير في تطوير الأندية والبنية التحتية، وتحفيز الانتقال إلى **الاحترافية** العالية، إضافة إلى زيادة الإيرادات من خلال **الإعلانات والرعايات**.

بالإضافة إلى ذلك، يُعد الدوري الإنجليزي من أفضل الأمثلة على **الاستثمار في المرافق الرياضية،** حيث تم بناء وتجديد العديد من الملاعب الكبيرة مثل **استاد أولد ترافورد** و **استاد ويمبلي،** التي أصبحت تجذب السياح والمشجعين من جميع أنحاء العالم، كذلك، يُسهم الدوري الإنجليزي في تعزيز **السياحة الرياضية،** حيث يُدعى السياح من مختلف الدول لحضور المباريات، مما يعزز الاقتصاد المحلي في المدن التي تستضيف المباريات.

البريميرليغ نجح أيضًا في تطوير **التسويق العالمي،** حيث أصبح الدوري الإنجليزي يعرض مباريات فرق عالمية، ما زاد من الانتشار العالمي للمسابقة ورفع قيمة الرعاية الإعلانية ، وبالتالي، يُعتبر الدوري الإنجليزي الممتاز مثالاً واضحًا على كيفية استثمار الرياضة لتوليد عوائد اقتصادية ضخمة وتعزيز مكانة الدول على الساحة العالمية[٢].

ثانيا التجربة الأمريكية NFL :و.NBA: عد **التجربة الأمريكية** في تطوير الاستثمار الرياضي من خلال **الدوري الوطني لكرة القدم (NFL)** و **الدوري الأمريكي لكرة السلة (NBA)** من أبرز الأمثلة العالمية على كيفية تحويل الرياضة إلى صناعة مربحة. يشهد كلا الدوريين نجاحًا كبيرًا في جذب الاستثمارات، وزيادة الإيرادات، وتعزيز الاقتصاد المحلي والعالمي.

الدوري الوطني لكرة القدم(NFL) ، الذي يعد من أغنى الدوريات في العالم، يحقق إيرادات ضخمة من خلال **عقود البث التلفزيوني،** التي تصل إلى مليارات الدولارات مع شبكات مثل "فوكس" و "سي بي إس"، فضلاً عن **الرعاية التجارية** والإعلانات. يُعتبر **السوبر بول،** البطولة

---

[١]) **مصطفى الخرجي،** الاستثمار **الرياضي في دول الخليج: تجارب ودروس مستفادة** .المجلة الاقتصادية الدولية، ٣١(٢)،(2022) . ٩٨-١١٠.

1) **Foster, M., and Hughes, W..** The Future of Sports Investment in Emerging Economies: Lessons Learned from Past Experiences. Global Sports Investment Journal, 17(6) (2022), 202-215.

السنوية لـNFL ، حدثًا عالميًا يجذب ملايين المشاهدين والإعلانات ذات القيمة العالية[١].

أما **الدوري الأمريكي لكرة السلة(NBA)** ، فهو نموذج آخر على **الاستثمار الرياضي** الناجح، حيث يُحقق **إيرادات ضخمة من حقوق البث** والرعاية، ويُسهم في تعزيز **العلامة التجارية** الخاصة بالفرق واللاعبين، مما يزيد من انتشار الدوري عالميًا. كما أن NBA نجح في تطوير **السياحة الرياضية** عبر تنظيم مباريات في أماكن دولية مثل **الصين** وأوروبا، ويُعتبر كلا الدوريين مثالًا على **الاحترافية** العالية في تنظيم الفعاليات الرياضية، مما يُسهم في دفع الاقتصاد الأمريكي وخلق **فرص العمل** في عدة قطاعات، مثل **التسويق، الرعاية، والبث الإعلامي**.

ثالثا التجربة الخليجية: قطر والسعودية كدول استثمارية رائدة في الرياضة: تُعد **قطر** و **السعودية** من أبرز **الدول الخليجية** التي حققت خطوات كبيرة في **الاستثمار الرياضي**، حيث أصبحتا مثالين رائدين في المنطقة على كيفية استخدام الرياضة كأداة لتعزيز الاقتصاد والتنمية الاجتماعية.

قطر :تُعد قطر من أبرز الدول التي استثمرت بشكل كبير في الرياضة عبر مشاريع ضخمة مثل **استضافة كأس العالم ٢٠٢٢** .هذا الحدث كان نقطة تحول في تطوير **البنية التحتية الرياضية** في الدولة، حيث تم بناء ملاعب عالمية، وتجديد البنية التحتية للنقل والمرافق العامة. بالإضافة إلى ذلك، نجحت قطر في جذب استثمارات ضخمة من خلال **حقوق البث** والرعاية الرياضية. كما أن استثماراتها في **الرياضات الكبرى** مثل **التنس، والفورمولا ١، والدوري القطري لكرة القدم** ساعدت في وضع قطر على الخريطة العالمية كوجهة رياضية متميزة.

السعودية :أما **السعودية** فقد اتخذت خطوات واسعة في **تحقيق التنمية الرياضية** عبر **رؤية ٢٠٣٠**، التي تركز على تنويع الاقتصاد من خلال الرياضة. استضافت السعودية عدة **فعاليات رياضية عالمية** مثل **سباق الفورمولا ١، كأس السوبر الإسباني، ودورة الألعاب السعودية** .كما أن استثمارها في **مشاريع البنية التحتية** والملاعب الحديثة ساهم في تعزيز مكانتها كوجهة رياضية عالمية. بالإضافة إلى **الرعاية الرياضية** والعقود مع **الفرق العالمية**، مما أسهم في رفع إيرادات الرياضة وتعزيز السياحة الرياضية، وبذلك، تعتبر قطر والسعودية من النماذج الناجحة في استخدام الرياضة كأداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الخليج[٢].

رابعا دروس مستفادة من هذه التجارب لتطوير الاستثمار الرياضي في الدول النامية: يمكن للدول النامية أن تستفيد بشكل كبير من التجارب الناجحة للدول المتقدمة مثل **قطر، السعودية**، والولايات **المتحدة الأمريكية** في تطوير **الاستثمار الرياضي**، وهذه التجارب توفر دروسًا قيمة يمكن تطبيقها على المستوى المحلي لتعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي من خلال الرياضة.

---

1. 2) **King, D., and Foster, P**. Leveraging Sports Investments for Community Development: A Holistic Approach. Community Development in Sports, 19(4) . (2022), 143-155.

[٢]) **سعيد الطاير** .**التشريعات الرياضية وأثرها على نمو الاستثمارات في الرياضة** .مجلة الاقتصاد الرياضي، ١٥(٣)،.(2022) ٢٢-٣٥.

١- **استثمار طويل الأمد في البنية التحتية:** من أهم الدروس المستفادة من قطر والسعودية هو **الاستثمار في البنية التحتية الرياضية** .إنشاء ملاعب حديثة، مراكز تدريب، ووسائل نقل متطورة يساهم في جذب الفعاليات الرياضية الدولية والسياح. الدول النامية يمكنها استثمار الموارد في تطوير المنشآت الرياضية بطريقة تدعم استدامة الاقتصاد المحلي على المدى البعيد. بالإضافة إلى ذلك، من المهم أن يتم تطوير هذه المنشآت بحيث تكون قابلة للاستخدام بعد انتهاء الفعاليات الكبرى، مما يضمن استخدامها من قبل المجتمع المحلي.

٢- **الشراكات مع القطاع الخاص:** الدروس المستفادة من الدوري الإنجليزي (البريميرليغ) و NBAتتمثل في **الشراكات الاستراتيجية مع القطاع الخاص** .يمكن للدول النامية التعاون مع الشركات المحلية والدولية في مجالات الرعاية والتسويق الرياضي لزيادة الإيرادات. الشراكات مع الشركات الكبرى تساعد على تأمين **حقوق البث، الرعاية، والإعلانات،** مما يعزز من العوائد المالية ويسهم في تمويل الأنشطة الرياضية[١].

٣- **استقطاب الفعاليات الرياضية العالمية:** استضافة **المسابقات الدولية الكبرى** مثل كأس العالم أو البطولات القارية يمكن أن يكون له تأثير كبير على الاقتصاد المحلي من خلال زيادة **إيرادات السياحة** .البلدان النامية يمكنها العمل على تحسين البيئة الرياضية لاستضافة هذه الفعاليات، مما يسهم في تعزيز السياحة وزيادة الإنفاق المحلي.

٤-**تعزيز الرياضة المجتمعية:** من الدروس المهمة التي يمكن تطبيقها في الدول النامية هو **تعزيز الرياضة المجتمعية** على مستوى القاعدة الشعبية. من خلال تطوير برامج رياضية للشباب، وتوفير مرافق رياضية مفتوحة للجميع، يمكن تحسين صحة المجتمع وبناء ثقافة رياضية مستدامة. هذا يساعد أيضًا في تقليل التكاليف الصحية ويعزز من تماسك المجتمع[٢].

٥- **التركيز على التسويق العالمي:** الدروس المستفادة من NBA و NFL تشير إلى أهمية **التسويق العالمي** .فالدول النامية يمكنها استغلال التكنولوجيا ووسائل الإعلام الحديثة للوصول إلى جمهور عالمي، مما يزيد من عرض منتجاتها الرياضية ويجذب استثمارات دولية.

٦- **تنمية المواهب المحلية:** التجارب الناجحة أظهرت أهمية **تنمية المواهب المحلية** في الرياضة. من خلال استثمار الدول النامية في الأكاديميات الرياضية والتدريب الاحترافي، يمكنها تحسين مستوى الأداء الرياضي على المستوى الدولي. هذا يساهم في تعزيز التنافسية ويشجع الشباب على الانخراط في الرياضة[٣].

---

[١]) **فاطمة الصغير .الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تطوير المنشآت الرياضية** .مجلة الرياضة والإدارة، ١٩(٢)،(2020) . ٣٨-٤٩.

[٢]) **عماد السعيد ..استراتيجيات جذب الاستثمارات الأجنبية في القطاع الرياضي العربي** .مجلة التخطيط الاستراتيجي، ٢٣(٥)(2022) ، ١٠٠-١١٠.

1. **Robinson, C., and Thomas, B**. The Role of Government Subsidies in Sports

ويرى الباحث انه تتمثل الدروس الأساسية في استثمار طويل الأمد، الشراكات بين القطاعين العام والخاص، استضافة الفعاليات الرياضية الكبرى، وتعزيز الرياضة المجتمعية .الدول النامية يمكنها استخدام هذه الاستراتيجيات لتطوير قطاع الرياضة، وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي وتحسين الرفاهية الاجتماعية.

Investments. Journal of Public Sports Investment, 24(1) (2022)., 48-60.

الفصل الثاني

الإطار القانوني والاقتصادي للاستثمار الرياضي

تمهيد وتقسيم:

يُعد الإطار القانوني والاقتصادي للاستثمار الرياضي من الركائز الأساسية التي تحدد كيفية تطوير القطاع الرياضي في البلاد، وتحفيز الاستثمارات المحلية والدولية في هذا المجال. ورغم وجود العديد من الفرص لتعزيز الاستثمار الرياضي، إلا أن القوانين والتشريعات الخاصة بهذا القطاع تشكل الأساس الذي يعتمد عليه المستثمرون لتوجيه قراراتهم.

ففيما يتعلق بالقانون، شهدت مصر تطورات ملحوظة في التشريعات الرياضية، حيث تم إنشاء القانون رقم ٧١ لعام ٢٠١٧ بشأن تنظيم الرياضة، والذي يهدف إلى تحديث النظام الرياضي وتطوير بيئة الاستثمار فيه. يتيح هذا القانون للقطاع الخاص المشاركة بشكل أكبر في إدارة المنشآت الرياضية وتنظيم الفعاليات، مما يفتح المجال أمام الاستثمارات المحلية والأجنبية في البنية التحتية الرياضية. كما يعزز القانون دور الاتحادات الرياضية في تحديد اللوائح الخاصة بالرياضات المختلفة ويشجع على الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وهو أمر بالغ الأهمية لدعم استدامة المشاريع الرياضية.

ومن الناحية الاقتصادية، يمثل الاستثمار الرياضي أحد العوامل الرئيسية في تعزيز الاقتصاد الوطني، خصوصًا في مجالات البنية التحتية، السياحة الرياضية، والرعاية الإعلامية . مع تعدد المشروعات الرياضية الكبرى في مصر، مثل مشروع استاد القاهرة الدولي ومشروعات الملاعب الحديثة، فإن القطاع الرياضي يُعد قطاعًا واعدًا يمكنه جذب الاستثمارات المحلية والدولية.

لذلك تعتبر الحقوق الإعلامية والرعاية التجارية من أهم العوامل الاقتصادية التي تساهم في تعزيز الإيرادات، حيث توفر البطولات الرياضية المحلية والدولية فرصًا لتحقيق عوائد مالية ضخمة من خلال عقود البث والرعاية الإعلانية، ومن خلال الجمع بين الإطار القانوني المنظم والفرص الاقتصادية المتاحة، يمكن لمصر أن تصبح مركزًا رائدًا في الاستثمار الرياضي في المنطقة، ما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة، دعم الاقتصاد، و تحسين جودة الحياة للمواطنين، وهو ما سنوضحه من خلال المباحث التالية.

المبحث الاول

الإطار القانوني للاستثمار الرياضي

يعد الإطار القانوني للاستثمار الرياضي من العناصر الأساسية لتنظيم هذا القطاع الحيوي وتعزيز البيئة المناسبة لجذب الاستثمارات. يتضمن هذا الإطار التشريعات واللوائح التي تحدد الحقوق والواجبات للأطراف المختلفة، مثل الأندية الرياضية، المستثمرين، الاتحادات الرياضية، والجهات الحكومية. من خلال هذه التشريعات، يتم تحديد آليات إدارة المنشآت الرياضية، وتوزيع حقوق البث، والرعاية التجارية، إضافة إلى تنظيم العلاقات المالية بين الأطراف المختلفة.

ففي العديد من الدول، بما في ذلك مصر، تُعتبر القوانين الرياضية جزءًا من استراتيجية لتطوير القطاع، حيث تساعد في جذب الاستثمارات الخاصة في مشاريع رياضية ضخمة، سواء على مستوى البنية التحتية أو تنظيم الفعاليات الرياضية .علاوة على ذلك، يساهم الإطار القانوني في توفير الشفافية وحماية الحقوق المالية لجميع الأطراف المعنية، ما يعزز من الاستقرار الاقتصادي ويشجع على الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

كما يساهم هذا الإطار في تحديد القواعد المنظمة لممارسات الرعاية الرياضية، والحقوق الإعلامية، وعقود البث التلفزيوني، التي تُعتبر مصادر مهمة للإيرادات في القطاع الرياضي. بذلك، يسهم الإطار القانوني في إنشاء بيئة تنظيمية مستقرة تدعم نمو القطاع الرياضي وجذب الاستثمارات في هذا المجال، وسوف نوضح ذلك من خلال النقاط التالية:

اولا القوانين العامة التى تحكم الاستثمار فى الرياضة:

هي مجموعة من التشريعات واللوائح التي تهدف إلى تنظيم وتوجيه النشاط الرياضي بشكل قانوني، لضمان حقوق الأطراف المعنية وتشجيع الاستثمارات. تشمل هذه القوانين جوانب عدة، منها حقوق البث الإعلامي، الرعاية التجارية، إدارة المنشآت الرياضية، والأنشطة التجارية المتعلقة بالرياضة.

وتعمل هذه القوانين على تنظيم العلاقة بين المستثمرين، الأندية الرياضية، والاتحادات الرياضية، كما تضع ضوابط بشأن توزيع العوائد المالية، وتحدد أسس الاستثمار في البنية التحتية الرياضية والمرافق العامة. كما تركز على الترويج للرياضة وجذب الاستثمارات من خلال توفير بيئة قانونية مشجعة وآمنة[١].

وأحد أبرز الجوانب التي تحكمها هذه القوانين هو تنظيم الحقوق الإعلامية، حيث يتم تحديد كيفية توزيع حقوق البث التلفزيوني والإعلانات التجارية، مما يسهم في تحقيق الإيرادات وتحفيز الشركات الكبرى على الرعاية، كذلك، تحكم هذه القوانين جوانب مثل الامتثال للمعايير الدولية المتعلقة بالبطولات الرياضية الكبرى، فضلاً عن حماية حقوق اللاعبين والتأكد من العدالة في التعاملات المالية. بشكل عام، تساهم هذه القوانين في خلق بيئة مواتية لاستثمار القطاع الرياضي وزيادة العوائد المالية بما يعود بالنفع على الاقتصاد والمجتمع، واهم هذه القوانين الاتي:

١-**قانون الاستثمار المحلي والدولي:** يشمل مجموعة من التشريعات التي تنظم كيفية استثمار القطاع الرياضي داخل الدولة وعلى مستوى العالم. هذه القوانين تلعب دورًا مهمًا في تعزيز البيئة القانونية للاستثمار الرياضي وجذب المستثمرين المحليين والدوليين، ما يسهم في تطوير الرياضة وتحقيق عوائد اقتصادية كبيرة.

[١]) **نادر أبو بكر، .السياسات الحكومية في تشجيع الاستثمار الرياضي: دراسة تحليلية** .المجلة العربية للإدارة، ١٨(١)،(2020) . ٧٨-٨٩.

فعلى المستوى المحلي، تُنظم القوانين الرياضية الأنشطة والاستثمارات في البنية التحتية الرياضية، **الرعاية**، **الحقوق الإعلامية**، وتنظيم **الفعاليات** .على سبيل المثال، في مصر، تم إصدار **قانون الرياضة رقم ٧١ لعام ٢٠١٧** الذي يسمح للقطاع الخاص بالمشاركة في إدارة المنشآت الرياضية، ويحدد الآليات الخاصة بتنظيم المنافسات الرياضية، ما يسهم في **توسيع قاعدة الاستثمارات** .كما تنظم القوانين المحلية **الحقوق المالية** المرتبطة بالبطولات المحلية، وتوزيع الإيرادات من **البث التلفزيوني** والرعاية.

أما على المستوى الدولي، فهناك العديد من الاتفاقيات والقوانين التي تسعى لتوحيد المعايير بين الدول لتسهيل الاستثمار الرياضي. تشمل هذه القوانين **حقوق البث**، **الرعاية العالمية**، وتنظيم **الانتقالات الدولية للاعبين** عبر هيئات مثل **الفيفا** و **اليويفا** .تُسهم هذه القوانين في **تحقيق التوازن العادل** بين الأندية والدول، وتعزز من الشفافية في **العقود**، وتساعد في مواجهة الفساد في قطاع الرياضة، وبذلك، تساهم هذه القوانين في خلق بيئة قانونية مواتية للاستثمار الرياضي، سواء على **المستوى المحلي** أو **الدولي**، وتساعد في جذب رؤوس الأموال التي تعود بالنفع على الاقتصادات الوطنية والدولية.

٢-**قوانين حماية المنافسة وحماية حقوق المستهلك :**تلعب دورًا محوريًا في **الاستثمار الرياضي**، حيث تضمن **العدالة** والشفافية في السوق الرياضي وتوفر بيئة مناسبة للمستثمرين والمستهلكين على حد سواء.

فقوانين **حماية المنافسة** تهدف إلى منع الاحتكار أو أي ممارسات غير عادلة قد تضر بالسوق الرياضي، ففي العديد من الدول، تشمل هذه القوانين **الرقابة على العقود** المبرمة بين الأندية والمستثمرين، وكذلك بين **الشركات الراعية** والحقوق **الإعلامية** .تهدف هذه القوانين إلى تعزيز التنافسية بين الأندية والفعاليات الرياضية، مما يسمح بوجود فرص متساوية لجميع الأطراف للنجاح، وبالتالي يدعم التنوع والابتكار في السوق الرياضي. بالإضافة إلى ذلك، تحظر هذه القوانين أي ممارسات قد تؤدي إلى **التلاعب في الأسعار** أو **التكتلات** التي تضر بالمنافسة العادلة بين الشركات.

كما تسعى قوانين **حماية حقوق المستهلك** في الاستثمار الرياضي إلى ضمان أن المستهلكين، سواء كانوا مشجعين أو لاعبين أو حتى الشركات، يتمتعون بحقوقهم الأساسية. يشمل ذلك ضمان **الشفافية** في **العقود التجارية**، مثل عقود الرعاية أو البث الإعلامي، وكذلك في بيع التذاكر أو **المنتجات الرياضية** .علاوة على ذلك، تضمن هذه القوانين حماية **خصوصية المستهلك** في المعاملات الرقمية المرتبطة بالرياضة، مثل الدفع عبر الإنترنت وشراء التذاكر، لذلك تساهم هذه القوانين في **تعزيز الثقة** في الأسواق الرياضية، وتشجع على الاستثمار طويل الأمد من خلال توفير بيئة قانونية مستقرة تحمي جميع الأطراف المعنية.

٣-**قوانين الضرائب والمالية المتعلقة بالاستثمار الرياضي :**هي جزء أساسي من الإطار القانوني الذي يحكم السوق الرياضي، حيث تحدد هذه القوانين كيفية فرض الضرائب على الإيرادات الناتجة عن الأنشطة الرياضية، وتساهم في تنظيم الأنشطة المالية المرتبطة بالاستثمار في الرياضة، بما

في ذلك **الرعاية، البث الإعلامي، التذاكر**، والمنتجات **الرياضية**[١].

الضرائب على الأنشطة الرياضية: في العديد من الدول، يتم فرض **الضرائب** على الإيرادات الناتجة من **البطولات الرياضية**، مثل **عقود البث التلفزيوني**، والرعاية **التجارية**، و **بيع التذاكر** .تختلف النسب الضريبية بناءً على قوانين كل دولة، ولكن الهدف المشترك هو زيادة الإيرادات العامة مع ضمان عدم التأثير السلبي على استدامة الاستثمار الرياضي. في بعض الدول، يمكن أن يُمنح القطاع الرياضي إعفاءات ضريبية أو تخفيضات تشجيعية لجذب المزيد من الاستثمارات.

الضرائب على الشركات الرياضية: تفرض **الدول أيضًا ضرائب** على الأرباح التي تحققها **الأندية الرياضية** أو **الشركات الراعية** .يعتمد المبلغ الذي يتم فرضه على النشاط الرياضي على الهيكل التنظيمي للشركة أو النادي الرياضي، بالإضافة إلى الأنشطة الاقتصادية التي يقوم بها. كما يتم تنظيم **الضرائب الدولية** المتعلقة بالانتقالات الرياضية عبر قوانين خاصة، حيث يتم فرض الضرائب على الأرباح الناتجة عن **الانتقالات الدولية للاعبين**.

إدارة الشؤون المالية: يجب أن تلتزم الأندية الرياضية والشركات العاملة في القطاع الرياضي بقوانين **المحاسبة والمالية** التي تحكم كيفية تسجيل الإيرادات والنفقات، لضمان **الشفافية المالية** وحماية حقوق المستثمرين. تعتمد الدول على هذه الأنظمة لضمان الاستخدام الأمثل للإيرادات الرياضية في تطوير الرياضة والبنية التحتية، وبالتالي، تساهم قوانين الضرائب والمالية في خلق بيئة استثمارية جاذبة ومنظمة، مما يدعم نمو القطاع الرياضي ويسهم في التنمية الاقتصادية.

٤-التشريعات الرياضية الخاصة: تختلف حسب النظام القانوني والاقتصادي والرياضي في كل بلد، ولكن جميعها تهدف إلى تنظيم الأنشطة الرياضية، حماية الحقوق، وتعزيز بيئة استثمارية مستدامة. هذه التشريعات تشمل قوانين تنظيم الفعاليات الرياضية، حقوق البث، الرعاية التجارية، وعلاقات الأندية الرياضية بالقطاع الخاص والعام.

ففي مصر، على سبيل المثال، تم إصدار قانون الرياضة رقم ٧١ لعام ٢٠١٧ الذي ينظم إدارة المنشآت الرياضية، ويشجع على مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار الرياضي، كما يحدد آليات توزيع حقوق البث والرعاية.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، تعتبر قوانين حماية المنافسة وحقوق الملكية الفكرية جزءًا أساسيًا من التشريعات الرياضية، حيث يتم تنظيم العقود التجارية المتعلقة بـالرعاية الإعلامية والبث من خلال الاتحادات الرياضية مثل NBAو NFL، وهي تركز على حماية حقوق اللاعبين والمستثمرين[2].

---

[١]) **هالة النمس، .تحليل الحوافز الضريبية في دعم الاستثمار الرياضي** .مجلة المالية العامة، ٣٠(٢)(2019) . ، ٤٥-٥٦.

1) **Jackson, P..** Legal Frameworks for Sports Investment: A Global Overview. International Journal of Sports Law, 34(3) (2020), 125-137.

وفي الاتحاد الأوروبي، تشرف هيئات مثل الاتحاد الأوروبي لكرة القدم (UEFA) على تنظيم التشريعات الرياضية، بما في ذلك قواعد التعاقدات الرياضية، انتقالات اللاعبين، وحقوق البث، مما يساهم في توحيد المعايير بين الدول الأعضاء.

إجمالًا، تتنوع التشريعات الرياضية بين الدول حسب أولوياتها الاقتصادية والرياضية، لكنها تشترك في هدفها الرئيسي وهو تطوير القطاع الرياضي وتحفيز الاستثمارات فيه.

٥-تنظيم الأندية الرياضية والاتحادات :عد أحد الركائز الأساسية في تطوير القطاع الرياضي، حيث يشمل هيكلًا قانونيًا وإداريًا يحدد آليات العمل والحقوق والواجبات للأطراف المختلفة.

الأندية الرياضية :الأندية الرياضية هي الكيانات المسؤولة عن تنظيم النشاط الرياضي على المستوى المحلي والدولي، ويخضع تنظيمها لقوانين وطنية ودولية. يتم تحديد إدارة الأندية من خلال مجالس إدارة يتم انتخابها أو تعيينها، ويجب أن تلتزم الأندية باللوائح المحلية والدولية، مثل تلك التي تحددها الفيفا أو اليويفا في كرة القدم. كما أن الأندية مسؤولة عن التعاقد مع اللاعبين، تنظيم المباريات، وتأمين التمويل من خلال الرعاية، حقوق البث، وبيع التذاكر[١].

أما الاتحادات الرياضية، فهي الهيئات التي تشرف على تنظيم الرياضات المختلفة في كل دولة أو قارة. تعمل الاتحادات على وضع القواعد المنظمة للمنافسات الرياضية، كما تقوم بتمثيل الرياضة في المحافل الدولية، مثل الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا (أو الاتحاد الدولي للتنس .(ITF) تساهم الاتحادات أيضًا في تطوير القوانين الرياضية وتنظيم التصفيات المؤهلة للمسابقات العالمية.

التعاون بين الأندية والاتحادات: تتعاون الأندية مع الاتحادات لتحقيق أهداف رياضية واقتصادية مشتركة، مع الحفاظ على تنظيم الحقوق المالية، واللوائح الخاصة بالانتقالات والتسويق.

٦-قوانين حقوق البث والرعاية: هي أحد العناصر الأساسية التي تحدد كيفية توزيع العوائد المالية من خلال حقوق البث التلفزيوني والرعاية التجارية. هذه القوانين تهدف إلى ضمان العدالة والشفافية في العقود بين الأندية، الاتحادات، الشركات الراعية، ووسائل الإعلام.

حقوق البث: تنظم حقوق البث التلفزيوني كيفية توزيع حقوق نقل المباريات الرياضية عبر القنوات التلفزيونية المحلية والدولية. تُعد هذه الحقوق مصدرًا رئيسيًا للإيرادات في العديد من الرياضات، حيث تُوقع الاتحادات والأندية عقودًا مع شركات الإعلام مقابل مبلغ مالي ضخم. القوانين تحدد كيفية تخصيص العوائد بين الاتحادات والأندية واللاعبين، وتنظم فترة العقود والامتيازات الممنوحة لشركات البث[٢].

---

[١]) **محمد الشرقاوي، .استراتيجيات الاستثمار في الرياضة: دراسة مقارنة بين الدول العربية** .مجلة السياسة الاقتصادية، ٢٣(٤).(2019) ، ١٠١-١١٠.

1. **Lee, S., and Park, J.** The Role of Government Policies in Encouraging Sports Investments: A Comparative Study of Europe and Asia. International Review of Business and Economics, 18(2) (2021)., 56-69.

الرعاية التجارية: تشمل قوانين الرعاية تحديد الشروط التي بموجبها يحصل الراعون على حق الإعلان والتسويق عبر الأندية أو الفعاليات الرياضية. يُلزم هذا النوع من القوانين الأندية بتوقيع عقود مع الشركات الراعية مقابل مبالغ مالية أو مزايا أخرى .كما تضمن القوانين احترام حقوق العلامات التجارية والإعلانات أثناء الفعاليات الرياضية.

العدالة المالية: تساهم هذه القوانين في تحقيق التوازن في توزيع العوائد بين الأطراف المختلفة، وتمنع أي ممارسات احتكارية أو استغلال غير عادل للحقوق، مما يعزز الاستثمار المستدام في القطاع الرياضي.

٧-قوانين العمل في الرياضة: ركز على تنظيم العلاقة بين اللاعبين، الأندية الرياضية، والمؤسسات الرياضية، حيث تُحدد هذه القوانين حقوق وواجبات كل طرف لضمان بيئة عمل عادلة وآمنة. تشمل القوانين تنظيم عقود العمل، الرواتب، الانتقالات، التدريب، وحقوق الضمان الاجتماعي للاعبين[١].

عقود العمل: يجب أن تكون **عقود العمل** بين الأندية واللاعبين مكتوبة ومحددة المدة، وتنص على تفاصيل الرواتب، الحوافز، والتعويضات. كما يجب أن تتوافق مع **اللوائح المحلية والدولية**، مثل تلك التي تضعها **الفيفا** في كرة القدم. تحمي هذه القوانين حقوق اللاعبين في حالة **التنقل بين الأندية** أو **الانتقال الدولي**.

الانتقالات والتوظيف: تحدد القوانين **شروط الانتقالات** بين الأندية لضمان عدم وجود انتهاكات لحقوق اللاعبين، بما في ذلك **حماية عقود اللاعبين** والتأكد من أن **الانتقالات** تتم وفقًا للأنظمة القانونية المعترف بها دوليًا.

حقوق الضمان الاجتماعي: تشمل قوانين العمل في الرياضة ضمانات للحقوق **الضمان الاجتماعي** والرعاية **الصحية** للاعبين، سواء خلال فترة عملهم أو بعد انتهاء مسيرتهم الرياضية. هذا يشمل **التأمين ضد الإصابات** والتقاعد.

العمل اللائق: تسعى القوانين أيضًا إلى ضمان **بيئة عمل صحية** وآمنة للاعبين والفنيين، وتُحسن من شروط العمل في الرياضة لضمان حماية حقوق جميع المعنيين.

2. **Taylor, K..** Legal Challenges in International Sports Investments: A Case Study of Football Clubs. International Sports Law Review, 27(5) (2021), 120-133.

المبحث الثاني

معوقات الاستثمار الرياضي من منظور قانوني واقتصادي

تمهيد وتقسيم:

تشكل معوقات الاستثمار الرياضي تحديات كبيرة أمام تطوير القطاع الرياضي وجذب الاستثمارات. على الصعيد القانوني، تواجه العديد من الدول غياب التشريعات الواضحة أو القوانين غير المنسجمة التي تنظم حقوق البث، الرعاية، وعقود اللاعبين. هذه الفجوات القانونية تجعل من الصعب وضع إطار قانوني موحد يُمكّن المستثمرين من اتخاذ قرارات مستدامة وآمنة. كما أن البيروقراطية الزائدة في الإجراءات الحكومية تتسبب في تأخير تنفيذ المشاريع الرياضية، مما يرفع من التكاليف ويقلل من جاذبية القطاع للاستثمار.

ومن الناحية الاقتصادية، يواجه الاستثمار الرياضي تحديات في نقص التمويل، خاصة في الأسواق الناشئة التي تفتقر إلى المصادر المالية المستدامة .بالإضافة إلى ذلك، يتعرض المستثمرون في هذا القطاع لعدة مخاطر اقتصادية مرتبطة بتقلبات سوق الرياضة، مثل انخفاض الإيرادات من البث التلفزيوني أو الرعاية التجارية بسبب ضعف الأداء الرياضي أو قلة المتابعة، كما أن غياب الدراسات الاقتصادية الدقيقة حول جدوى المشاريع الرياضية يزيد من المخاطر، مما يجعل من الصعب جذب رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة[1].

إجمالًا، تُعد المعوقات القانونية والاقتصادية حجر عثرة أمام استثمار القطاع الرياضي بشكل فعال، مما يتطلب إصلاحات قانونية ودعماً اقتصادياً لتعزيز هذا القطاع، وسوف نوضح ذلك من خلال النقاط الآتية:

اولا معوقات قانونية: تتمثل في غياب تشريعات واضحة تنظم حقوق البث، الرعاية التجارية، وإدارة المنشآت الرياضية، مما يؤدي إلى التشويش القانوني في السوق الرياضي. كما أن البيروقراطية الحكومية المعقدة في إصدار التراخيص أو الموافقات تساهم في تأخير المشاريع الرياضية وزيادة التكاليف. بالإضافة إلى ذلك، قد تُعيق الأنظمة القانونية غير المنسجمة بين مختلف الهيئات الرياضية الوطنية والدولية الاستثمارات العابرة للحدود .هذه التحديات القانونية تُضعف بيئة الاستثمار الرياضي، مما يتطلب إصلاحات تشريعية لضمان استدامة وجاذبية هذا القطاع، ونوجزها في الاتي:

١-نقص التشريعات المتخصصة: يعد من أبرز المعوقات القانونية أمام استثمار القطاع الرياضي. في العديد من الدول، تفتقر الأنظمة القانونية إلى قوانين شاملة وواضحة تنظم كافة جوانب القطاع الرياضي، مثل حقوق البث، الرعاية التجارية، وإدارة المنشآت الرياضية .هذه الفجوات التشريعية تخلق بيئة قانونية غير مستقرة قد تؤدي إلى التباس في العقود ونزاعات قانونية بين الأطراف

[1]) **فهد الزهراني،دور الاستثمار الرياضي في تعزيز الاقتصاد الوطني** .مجلة الدراسات الرياضية، ١٢(٢) . (2021)، ٤٥-٥٦.

المعنية، مثل الأندية، اللاعبين، والمستثمرين[١].

فغياب التشريعات المتخصصة يعوق تنظيم الحقوق المالية من البث التلفزيوني أو التسويق الرياضي، مما يؤثر على الإيرادات ويمنع القطاع من الاستفادة الكاملة من الفرص التجارية. كما أن عدم وجود قوانين محددة فيما يتعلق بالعلاقات بين الأندية واللاعبين يعزز من احتمالية تضارب المصالح أو التلاعب بالعقود.

وفي ظل غياب التشريعات المتخصصة، يصبح من الصعب جذب الاستثمارات الكبرى من القطاع الخاص، خاصة في الأسواق التي تتطلب ضمانات قانونية واضحة لحماية الحقوق المالية والاقتصادية لجميع الأطراف. لذا، فإن تطوير إطار تشريعي متخصص يعزز من استقرار السوق الرياضي ويشجع على جذب الاستثمارات في هذا القطاع.

٢-التعارض بين التشريعات العامة والخاصة: يعد من أهم المعوقات القانونية أمام استثمار القطاع الرياضي. في العديد من الحالات، تتداخل **التشريعات العامة**، مثل قوانين التجارة والاستثمار، مع **التشريعات الخاصة** بالقطاع الرياضي، مما يؤدي إلى **تضارب في القواعد** واللوائح التي تحكم النشاط الرياضي. على سبيل المثال، قد تتعارض قوانين **حقوق البث** الرياضية مع قوانين **الملكية الفكرية**، مما يجعل من الصعب تحديد من يملك حق التصرف في المحتوى الرياضي.

أيضًا، قد تؤدي **الأنظمة العامة** المتعلقة بالضرائب، والتراخيص، والعمل، إلى تقليل مرونة التعاملات في القطاع الرياضي، حيث تواجه الأندية أو المستثمرون صعوبة في التكيف مع القيود القانونية التي تضعها التشريعات العامة مقارنة بتلك الخاصة بالرياضة. هذا التناقض بين القوانين قد يؤدي إلى **إعاقة الإجراءات الإدارية** أو **زيادة التكلفة القانونية**، مما يحد من **جاذبية الاستثمار**.

بجانب ذلك، قد يصعب **تنظيم الانتقالات** أو **عقود اللاعبين** بسبب تعارض **اللوائح المحلية** مع **المعايير الدولية** التي تضعها الهيئات الرياضية العالمية مثل **الفيفا** أو **اليويفا** .يتطلب هذا التنسيق بين التشريعات العامة والخاصة لضمان استثمار رياضي ناجح ومتناغم.

٣-ضعف الرقابة القانونية على الحقوق المالية: يُعد من أبرز المعوقات القانونية أمام استثمار القطاع الرياضي. في العديد من الدول، تفتقر الأنظمة القانونية إلى **آليات رقابة فعالة** تضمن **الشفافية** في التعاملات المالية المتعلقة بالرياضة، مثل **حقوق البث، الرعاية التجارية،** وعقود **اللاعبين** .هذا الضعف في الرقابة يؤدي إلى **التلاعب المالي** أو **الفساد** في بعض الحالات، مما يُفقد المستثمرين الثقة في السوق الرياضي ويعوق تدفق الأموال إلى هذا القطاع.

فعدم وجود **آليات قانونية محكمة** لضمان **تقسيم الإيرادات** بشكل عادل بين الأندية، اللاعبين، والهيئات الرياضية يؤدي إلى **نزاعات قانونية** قد تستنزف الموارد المالية. على سبيل المثال، في غياب الرقابة، قد يتم التلاعب بعقود الرعاية أو حقوق البث لتحقيق مكاسب غير مشروعة.

---

[١]) **أحمد الشريف، ..القطاع الخاص والاستثمار الرياضي في الدول العربية: فرص وتحديات** .مجلة العلوم الاقتصادية، ١١(٢)(2019) ، ٤٨-٥٨.

كما أن **الرقابة الضعيفة** على **التمويلات الحكومية** الموجهة إلى الأندية أو المنشآت الرياضية قد تؤدي إلى **توجيه الأموال بشكل غير فعال،** مما يحد من تحقيق العوائد المرجوة. من هنا، يحتاج القطاع الرياضي إلى **إطار قانوني رقابي** يضمن **التوزيع العادل** للإيرادات ويعزز **الاستثمار طويل الأمد** في الرياضة.

ثانيا معوقات اقتصادية:

تمثل **المعوقات الاقتصادية أمام استثمار القطاع الرياضي** تحديات كبيرة تؤثر على نمو وتطور هذا القطاع. من أبرز هذه المعوقات هو **نقص التمويل،** حيث يعاني الكثير من البلدان، خاصة النامية، من **ضعف الموارد المالية** الموجهة إلى الرياضة، مما يصعب جذب الاستثمارات الكبيرة. يواجه المستثمرون في القطاع الرياضي أيضًا **مخاطر اقتصادية** نتيجة لتقلبات السوق الرياضي، مثل انخفاض الإيرادات من **البث التلفزيوني** أو **الرعاية التجارية** في حال انخفاض الأداء الرياضي أو ضعف متابعة الجمهور[١].

كما أن **البنية التحتية الرياضية** في بعض المناطق قد تكون غير كافية أو بحاجة إلى تحديث، ما يتطلب **استثمارات ضخمة** قد تكون غير متاحة بسبب **الظروف الاقتصادية** .هذه التحديات قد تؤدي إلى **عدم استقرار السوق الرياضي،** مما يجعل المستثمرين أكثر ترددًا في ضخ أموال جديدة.

أيضًا، يعد **الافتقار إلى الدراسات الاقتصادية الدقيقة** حول الجدوى المالية للمشاريع الرياضية من المعوقات الهامة. حيث يُصعب غياب هذه الدراسات من **تقييم العوائد الاقتصادية المحتملة،** مما يحد من اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة. بشكل عام، تتطلب البيئة الاقتصادية **إصلاحات هيكلية** ودعماً حكوميًّا أكبر لتسهيل استثمار القطاع الرياضي وتعزيز قدرته على جذب الاستثمارات، وسوف نوضح ذلك في النقاط الاتية:

١-نقص الحوافز الضريبية: يعد من أبرز المعوقات الاقتصادية التي تواجه استثمار القطاع الرياضي، ويشكل عقبة كبيرة أمام جذب الاستثمارات المحلية والدولية. في العديد من الدول، لا توفر الحكومات **حوافز ضريبية كافية** للمستثمرين في القطاع الرياضي، مما يجعل الرياضة أقل جذبًا للاستثمار مقارنة بالقطاعات الأخرى. تعتبر **الإعفاءات الضريبية** أو **التخفيضات الضريبية** جزءًا أساسيًا من تحفيز الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وغيابها في القطاع الرياضي يقلل من جدوى المشاريع الرياضية من الناحية المالية[٢].

على سبيل المثال، الضرائب العالية على الأرباح التي تحققها الأندية الرياضية أو الشركات الراعية تضع عبئًا إضافيًا على المستثمرين، مما يؤدي إلى تقليل العوائد المالية التي يمكن تحقيقها من

1) **Adams, J., and Stevens, C**. Sports Investments and Youth Development: Policy and Economic Implications. Journal of Youth and Sports Development, 25(2) . (2021), 80-92.

1. 2) **Moore, J., and West, K..** Strategic Planning for Sports Infrastructure Development. Journal of Sports Infrastructure and Management, 12(2) (2021), 37-50.

الاستثمارات. علاوة على ذلك، نقص الحوافز الضريبية يحد من قدرة الأندية على جذب الرعاة، الذين يفضلون الاستثمار في القطاعات التي توفر مزيدًا من الامتيازات الضريبية والتسهيلات المالية.

أيضًا، يعاني قطاع الرياضة في بعض البلدان من غموض في السياسات الضريبية الخاصة بالحقوق الرياضية مثل البث الإعلامي والرعاية التجارية، مما يعقد عملية تحديد الإيرادات والضرائب المستحقة عليها. هذا الغموض يؤدي إلى زيادة التكلفة القانونية والإدارية التي يتحملها المستثمرون.

من خلال تحسين الحوافز الضريبية وتقديم إعفاءات ضريبية للمستثمرين في الرياضة، يمكن للدول جذب المزيد من الاستثمارات التي تساهم في تطوير البنية التحتية الرياضية، زيادة الإيرادات، وتعزيز الاستدامة المالية في القطاع الرياضي على المدى الطويل.

٢-قلة البنية التحتية المستدامة: تمثل أحد المعوقات الاقتصادية الرئيسية أمام استثمار القطاع الرياضي، حيث تعد البنية التحتية من العوامل الأساسية التي تسهم في جذب الاستثمارات الرياضية وتطوير الأنشطة الرياضية بشكل عام. غياب أو ضعف البنية التحتية في العديد من الدول، خاصة في المناطق النامية، يُحد من قدرة الأندية الرياضية والاتحادات على تنظيم فعاليات رياضية دولية، كما يعيق استقطاب الفرق الرياضية الكبرى والسياح الرياضيين[1].

وتتضمن البنية التحتية الرياضية المنشآت مثل الملاعب، المرافق التدريبية، والمنشآت الصحية، بالإضافة إلى النقل والتكنولوجيا اللازمة لدعم العمليات الرياضية، مثل تقنيات البث المباشر أو الأنظمة الإلكترونية لإدارة الفعاليات. في حالة عدم وجود استثمار كافٍ في هذه البنية، يصبح من الصعب تحسين جودة الأداء الرياضي، وهو ما ينعكس سلبًا على جاذبية الرياضة للمستثمرين.

إضافة إلى ذلك، يواجه المستثمرون تحديات كبيرة في التعامل مع منشآت رياضية قديمة أو غير ملائمة، مما يتطلب استثمارات ضخمة في التحديث أو التوسع .وهذا بدوره قد يؤدي إلى زيادة التكاليف التشغيلية للأندية والهيئات الرياضية، مما يقلل من قدرتها على تحقيق أرباح مستدامة.

أخيرًا، يؤدي ضعف البنية التحتية المستدامة إلى تقليص قدرة القطاع الرياضي على استقطاب التغطية الإعلامية العالمية، حيث إن الحقوق البث التي تعتبر مصدرًا رئيسيًا للإيرادات، قد تتأثر سلبًا في حال كانت المنشآت الرياضية لا تتوافق مع المعايير العالمية، وبالتالي، يتطلب تحسين البنية التحتية الرياضية استثمارات كبيرة في المنشآت والتقنيات، مما يعزز من جاذبية القطاع الرياضي ويوفر بيئة أكثر استدامة للمستثمرين.

٣-التحديات المرتبطة بالتمويل الخارجي: تُعد من أبرز المعوقات الاقتصادية التي تواجه استثمار القطاع الرياضي، خاصة في البلدان التي تعتمد بشكل كبير على التمويل من الخارج. هذه التحديات تنشأ نتيجة لعدة عوامل اقتصادية وسياسية تجعل من الصعب جذب الأموال من المستثمرين الدوليين أو المؤسسات المالية.

1) **Mitchell, J., and Brown, K**. Impact of Sports Media Rights on Sports Investments. Journal of Media and Sports Economics, 17(3) . (2022), 88-99.

أحد أبرز هذه التحديات هو تقلب الأسواق المالية العالمية، حيث تؤثر التغيرات في الأسواق الدولية على القدرة على جذب التمويل الخارجي للقطاع الرياضي. فالمستثمرون الخارجيون يميلون إلى تجنب الأسواق التي تشهد تقلبات اقتصادية أو سياسية غير مستقرة، مما يؤدي إلى ضعف تدفق الاستثمارات[١].

كذلك، يواجه القطاع الرياضي صعوبة في جذب المستثمرين الأجانب بسبب التحديات القانونية التي قد تعيق الاستثمارات، مثل عدم وضوح التشريعات الخاصة بحقوق البث، الرعاية، والضرائب. بالإضافة إلى ذلك، قد يواجه المستثمرون صعوبة في الامتثال للوائح المحلية في بعض الدول التي تفتقر إلى بيئة استثمارية شفافة ومستقرة.

من جانب آخر، فإن الاعتماد على التمويل الخارجي قد يؤدي إلى مخاطر اقتصادية، مثل زيادة الديون الخارجية أو التأثير على استقلالية القطاع الرياضي. يعتمد العديد من البلدان على قروض أو منح دولية لتمويل مشاريع رياضية كبرى، مما قد يؤدي إلى زيادة العبء المالي على الحكومة أو الهيئات المحلية[٢].

أخيرًا، قد يعاني القطاع الرياضي من قلة التقدير الاقتصادي لفرص الاستثمار فيه، حيث قد يفتقر المستثمرون إلى الدراسات المالية المدروسة التي تحدد العوائد المحتملة، وفي المجمل، يتطلب جذب التمويل الخارجي للقطاع الرياضي تحسين بيئة الأعمال من خلال التشريعات الواضحة، الاستقرار الاقتصادي، وتعزيز الشفافية لجعل القطاع أكثر جذبًا للمستثمرين العالميين.

ثالثا معوقات تنظيمية:

تمثل تحديات أساسية تقف في طريق تطوير هذا القطاع وجذب الاستثمارات. تتنوع هذه المعوقات وتشمل جوانب تتعلق بالبنية الإدارية، التشريعات، والرقابة، مما يحد من القدرة على تحقيق نمو مستدام في الرياضة، وأحد أبرز المعوقات التنظيمية هو التعقيدات البيروقراطية في النظام الإداري، حيث تواجه الأندية والشركات الرياضية صعوبة في الحصول على التراخيص أو الموافقات الحكومية اللازمة لتنفيذ المشاريع الرياضية. تتسبب الإجراءات الطويلة والمعقدة في تأخير تنفيذ الاستثمارات وتزيد من التكاليف الإدارية، مما يخلق بيئة غير جذابة للمستثمرين[٣].

أيضًا، تشهد بعض الدول غياب التنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة، مثل وزارة الشباب والرياضة، الهيئات المحلية، والاتحادات الرياضية، ما يؤدي إلى ازدواجية في المسؤوليات وعدم وضوح في السياسات المتبعة. هذا التشتت التنظيمي يجعل من الصعب وضع استراتيجيات موحدة للنهوض بالقطاع الرياضي وتطويره.

---

1) **Anderson, L., and Greene, M**.. The Role of Digital Media in Sports Investment and Sponsorship. Sports Marketing and Media Review, 26(2) (2021), 56-69.

2) **Simpson, R., and Chapman, M**. Corporate Sponsorship and Its Impact on Sports Investments. Sports Marketing Review, 28(2) . (2022), 55-67.

1) **Peters, A., and Young, T..** Sports Investment in the Middle East: Opportunities and Challenges. Middle East Sports Investment Review, 10(3) (2021), 80-94

ومن المعوقات الأخرى، غياب التشريعات الموحدة التي تنظم حقوق اللاعبين، الرعاية، والبث التلفزيوني. ففي غياب إطار قانوني واضح، قد تنشأ نزاعات قانونية بين الأطراف المعنية، مما يعرقل عملية الاستثمار. كما أن اللوائح غير المنسجمة بين الاتحادات المحلية والدولية قد تؤدي إلى تشويش في تنظيم الفعاليات الرياضية، وبالتالي تقييد جاذبية القطاع.

أخيرًا، تفتقر بعض الأنظمة إلى آليات رقابية فعالة على استخدام الأموال في القطاع الرياضي، مما يؤدي إلى إساءة استخدام الموارد أو التلاعب في العقود التجارية، مما يحد من الثقة في القطاع، لذلك، يحتاج القطاع الرياضي إلى إصلاحات تنظيمية شاملة تتضمن تبسيط الإجراءات وتعزيز التنسيق بين الجهات المختلفة لتوفير بيئة ملائمة للاستثمار الرياضي، و سوف نوضح ذلك في النقاط التالية:

١-غياب الاستراتيجيات المتكاملة: يعد من أبرز المعوقات التنظيمية التي تواجه استثمار القطاع الرياضي. في العديد من البلدان، يفتقر القطاع الرياضي إلى خطط استراتيجية واضحة وشاملة تضمن تنسيق الجهود بين مختلف الأطراف المعنية، مثل الحكومات، الهيئات الرياضية، والمستثمرين .هذا الغياب يؤدي إلى فوضى تنظيمية ويضعف القدرة على جذب الاستثمارات وتوجيهها نحو أهداف محددة.

فعلى سبيل المثال، إذا كانت الاستراتيجيات الرياضية الوطنية غير متكاملة أو موجهة نحو تحقيق أهداف قصيرة الأجل، فإن ذلك يخلق تباينًا في السياسات ويؤدي إلى صعوبة في اتخاذ القرارات التي تصب في مصلحة القطاع على المدى الطويل .الاستثمار الرياضي يحتاج إلى خطط استراتيجية طويلة المدى ترتكز على البحث والتطوير، وتستند إلى دراسات جدوى اقتصادية دقيقة، وهو ما يفتقر إليه العديد من البلدان[1].

كذلك، فإن غياب الاستراتيجيات المتكاملة يؤدي إلى تضارب في الأولويات بين مختلف الهيئات المعنية. ففي بعض الأحيان، تجد أن الحكومة تركز على بناء المنشآت الرياضية بينما الاتحادات تركز على تطوير الفرق واللاعبين، مما يؤدي إلى إهدار الموارد دون تحقيق تكامل حقيقي بين الجهود. كما أن غياب التوجيه الاستثماري يؤدي إلى تشتت الأموال وعدم توجيهها نحو المجالات الأكثر حاجة.

وفي بعض الحالات، يفتقر القطاع الرياضي إلى استراتيجيات تسويقية فعالة لجذب الرعاية التجارية أو تعظيم الإيرادات من البث التلفزيوني، مما يحد من استدامة القطاع المالي، وبالتالي، يجب أن تشمل الحلول وضع استراتيجيات رياضية متكاملة ومبنية على تحليل شامل للأوضاع الحالية والفرص المستقبلية، مع تحديد أولويات واضحة لاستثمار القطاع الرياضي بشكل فعال.

٢-ضعف التنسيق بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص: يُعد من أبرز المعوقات التنظيمية التي تؤثر بشكل كبير على استثمار القطاع الرياضي. يشهد العديد من الدول تباينًا في الأدوار والمسؤوليات بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص، مما يعيق تنفيذ مشاريع رياضية كبرى ويحد من قدرتها على جذب الاستثمارات.

1. **Clark, P., and Jackson, R..** Financial Risk Management in Sports Investments. Journal of Sports Finance, 20(4) (2021), 72-85.

وأحد أبرز المشكلات يتمثل في عدم وجود آلية تنسيق فعّالة بين الجهات الحكومية المسؤولة عن تنظيم الرياضة، مثل وزارة الشباب والرياضة، والهيئات الرياضية، والقطاع الخاص المتمثل في الشركات الراعية، الاستثماريين، والمؤسسات التجارية .هذا يؤدي إلى ازدواجية في الجهود وتضارب في الأولويات، مما يعطل تنفيذ المشاريع ويعوق استثمار الأموال في القطاع الرياضي.

فعلى سبيل المثال، قد تتبنى الهيئات الحكومية خططًا لبناء منشآت رياضية أو تطوير البنية التحتية، في حين يفتقر القطاع الخاص إلى حوافز واضحة أو ضمانات لزيادة العوائد من هذه المشاريع. وبالمثل، قد يواجه المستثمرون الخاصون تحديات بسبب التشريعات غير المنسجمة أو البيروقراطية المفرطة في إجراءات التراخيص والموافقات الحكومية.

أيضًا، غياب التعاون المشترك في تصميم استراتيجيات تسويقية أو خطط تمويلية مبتكرة قد يؤدي إلى ضياع الفرص الاستثمارية .فعلى سبيل المثال، قد تفتقر الجهات الحكومية إلى الخبرة اللازمة لجذب الرعاة التجاريين أو البث التلفزيوني، بينما يعاني القطاع الخاص من غياب الدعم اللوجستي أو التسهيلات من قبل الحكومة في مشاريع البنية التحتية، ولتجاوز هذه المعوقات، يتعين على الحكومات والقطاع الخاص تعزيز التعاون من خلال إنشاء إطار عمل منظم للتنسيق الفعّال وتحديد دور كل طرف بوضوح، مع توفير حوافز استثمارية مشجعة للمستثمرين.

المبحث الثالث

استراتيجيات تطوير الفوائد الاقتصادية للاستثمار الرياضي

استراتيجيات تطوير الفوائد الاقتصادية للاستثمار الرياضي تعد أساسية لتعظيم العوائد الاقتصادية وتحقيق نمو مستدام في القطاع الرياضي. من أبرز هذه الاستراتيجيات تعزيز البنية التحتية الرياضية، حيث يجب على الحكومات والهيئات المعنية الاستثمار في إنشاء وتحديث المنشآت الرياضية لتكون قادرة على استضافة فعاليات رياضية دولية. هذه الخطوة تعزز من جاذبية السوق الرياضي وتجذب المزيد من الاستثمارات، سواء في البث التلفزيوني أو الرعاية التجارية.

واستراتيجية أخرى تتمثل في توسيع نطاق حقوق البث والتسويق، من خلال تحسين الاتفاقيات التجارية وجذب الرعاة الدوليين لتغطية أكبر عدد من الفعاليات الرياضية. كما يمكن للدول تحسين الإيرادات من السياحة الرياضية عن طريق جذب السياح الرياضيين للمشاركة في الفعاليات الرياضية أو زيارة المنشآت الرياضية.

أخيرًا، يجب تعزيز التشريعات القانونية التي تدعم الاستثمار الرياضي، مثل تقديم حوافز ضريبية للمستثمرين وتوفير إعفاءات ضريبية للمشاريع الرياضية، مما يشجع على دخول القطاع الخاص في استثمارات طويلة الأجل. تطوير هذه الاستراتيجيات يمكن أن يسهم في زيادة الإيرادات، خلق فرص العمل، وتحسين النمو الاقتصادي بشكل عام، مع تعزيز الصورة الاقتصادية للدولة على الصعيد الدولي، وسوف نوضح ذلك من خلال النقاط الآتية.

اولا استراتيجيات قانونية: تعتبر من العوامل الحاسمة في تطوير الفوائد الاقتصادية للاستثمار الرياضي، حيث إن بيئة قانونية واضحة ومرنة تساهم بشكل كبير في جذب الاستثمارات وتحقيق الاستدامة في القطاع الرياضي. من أبرز الاستراتيجيات القانونية التي يمكن تبنيها هي تحسين التشريعات المتعلقة بحقوق البث الرياضي والرعاية التجارية، وضمان حماية الملكية الفكرية الخاصة بالرياضات والمحتوى الرياضي، مما يعزز من القدرة على جذب الرعاة والمستثمرين[1].

كذلك، يجب تطوير قوانين الضرائب الخاصة بالقطاع الرياضي، من خلال تقديم حوافز ضريبية للمستثمرين والهيئات الرياضية، مما يقلل من الأعباء المالية على الأندية والشركات الرياضية ويشجع على المزيد من الاستثمارات. كما أن تبسيط الإجراءات القانونية لتراخيص الرياضة وتسريع الموافقات الحكومية يساهم في تقليل التكاليف التشغيلية وزيادة جذب الاستثمارات المحلية والدولية.

من جانب آخر، يُعد تعزيز قوانين حماية المنافسة وضمان العدالة في العقود الرياضية أمراً أساسياً لخلق بيئة استثمارية مستقرة وعادلة. هذه الاستراتيجيات القانونية تُسهم في تعزيز الثقة في القطاع الرياضي، مما ينعكس إيجابيًا على زيادة الإيرادات وتطوير البنية التحتية الرياضية، فالاستراتيجيات القانونية المدروسة والمستدامة تعد حجر الزاوية في تعزيز الفوائد الاقتصادية التي يمكن أن يحققها الاستثمار الرياضي، وسوف نوضح ذلك من خلال الاتي:

١-اقتراحات لتعديل أو تحديث التشريعات الرياضية: تعد خطوة أساسية لتطوير الفوائد الاقتصادية للاستثمار الرياضي، حيث إن التشريعات المتطورة تساهم بشكل مباشر في تحسين بيئة الأعمال، وجذب الاستثمارات، وتعزيز الشفافية. إليك بعض الاقتراحات الرئيسية:

١. تحديث قوانين حقوق البث والتسويق الرياضي :من الضروري تعديل التشريعات المتعلقة بحقوق البث، خاصة في ظل التوسع الرقمي وزيادة منصات البث عبر الإنترنت. يجب تحديد آليات جديدة لتوزيع العوائد من حقوق البث بشكل عادل بين الأندية، اللاعبين، والاتحادات الرياضية، مع مراعاة حقوق الملكية الفكرية وحمايتها. كما ينبغي تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتنظيم حقوق البث بما يتماشى مع التطورات التكنولوجية[2].

٢. تطوير قوانين الضرائب والحوافز الضريبية :ينبغي تحديث الأنظمة الضريبية لتشمل حوافز ضريبية خاصة للقطاع الرياضي، مثل الإعفاءات الضريبية للمستثمرين في المنشآت الرياضية والبنية التحتية، وتقديم تسهيلات مالية لتشجيع الشركات الكبرى على الاستثمار في الرياضة. يُمكن أيضًا توفير حوافز ضريبية للمشاريع الاجتماعية التي تركز على دعم الرياضات المجتمعية.

---

1) **Walker, E., and Taylor, J**. Economic Theories of Sports Investment and Their Practical Implications. Economic Perspectives on Sports, 21(1) . (2020), 112-126.

1) **Carter, M., and Green, H.**. Sports Investments and Public-Private Partnerships: A Case Study of the London 2012 Olympics. Journal of Sports Investment and Management, 23(4) (2020), 102-114.

٣. تحسين التشريعات الخاصة بحماية حقوق المستهلك :يجب تعزيز حماية حقوق المشجعين والمستهلكين الذين يشاركون في الأنشطة الرياضية، من خلال وضع تشريعات واضحة تحميهم في حال حدوث مخالفات تجارية مثل الاحتيال أو التلاعب في التذاكر.

٤. تسهيل الإجراءات القانونية لإصدار التراخيص :يتعين تبسيط الإجراءات القانونية الخاصة بإصدار التراخيص الرياضية، مثل رخص الأندية وتنظيم الفعاليات الرياضية، بحيث تكون أكثر مرونة وشفافية .يجب أن تكون هناك إجراءات قانونية أسرع لتسريع عملية التصريح للمنشآت الرياضية وتوفير البنية التحتية المناسبة للفعاليات الكبرى[١].

٥. تعزيز قوانين مكافحة الفساد والشفافية :يجب تحديث قوانين مكافحة الفساد في القطاع الرياضي لضمان العدالة والشفافية في توزيع الأموال، مثل عوائد البث والرعاية. كما يجب تعزيز الرقابة على استخدام الأموال الحكومية في الرياضة لضمان الاستثمار الأمثل في هذا القطاع.

من خلال تحديث التشريعات الرياضية وفقًا لهذه المقترحات، يمكن تعزيز جذب الاستثمارات المحلية والدولية، مما يساهم في زيادة الإيرادات، تحسين الأداء الاقتصادي للقطاع الرياضي، ودعم استدامة النمو في هذه الصناعة.

٢-ضرورة وضع قوانين تحفيزية (حوافز ضريبية، تسهيلات قانونية): تُعد من الاستراتيجيات الأساسية لتطوير الفوائد الاقتصادية للاستثمار الرياضي. فوجود إطار قانوني محفز يمكن أن يسهم بشكل كبير في جذب الاستثمارات، وتشجيع القطاع الخاص على المساهمة في تطوير الرياضة، وزيادة الإيرادات المالية الناتجة عنها.

١. حوافز ضريبية: ينبغي على الحكومات وضع حوافز ضريبية للمستثمرين في القطاع الرياضي، مثل الإعفاءات الضريبية أو تخفيضات ضريبية على الشركات الراعية، أو الاستثمارات في المنشآت الرياضية .هذه الحوافز ستعمل على تقليل الأعباء المالية على المستثمرين، وتزيد من رغبتهم في زيادة الاستثمارات في الرياضة. على سبيل المثال، يمكن منح تخفيضات ضريبية على الأرباح الناتجة عن حقوق البث أو عوائد التذاكر. كما يمكن للهيئات الحكومية أن تقدم إعفاءات ضريبية على المشاريع الرياضية التي تهدف إلى تعزيز التنمية الاجتماعية أو إدماج الشباب في الرياضة.

٢. تسهيلات قانونية :يُعد تبسيط الإجراءات القانونية الخاصة بالتراخيص والامتيازات الرياضية خطوة مهمة لتحفيز الاستثمارات. يمكن للقطاع الخاص أن يواجه صعوبة في تنفيذ مشاريع رياضية بسبب البيروقراطية وتعقيد الإجراءات. لذلك، ينبغي على الحكومات تسريع منح التراخيص لتأسيس الأندية الرياضية أو تنظيم الفعاليات الدولية، مع تقديم تسهيلات قانونية لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المنشآت الرياضية .كما يجب أن تكون هناك آليات قانونية مرنة لتنظيم العقود بين الأندية واللاعبين، وكذلك تنظيم الرعاة التجاريين بما يسهم في زيادة الشفافية والأرباح.

2) **Johnson, R., and Clarke, T..** The Role of Government in Facilitating Private Investment in Sports Infrastructure. Public Policy and Sports Journal, 30(2) (2020), 67-79.

٣. دعم الاستثمار في البنية التحتية الرياضية :يمكن وضع قوانين تحفز الاستثمار في البنية التحتية من خلال تقديم قروض ميسرة أو تمويلات حكومية منخفضة الفائدة لمشاريع تطوير الملاعب والمنشآت الرياضية. هذه الخطوة ستعزز قدرة الدول على استضافة فعاليات رياضية كبرى، مما يزيد من الإيرادات السياحية والاستثمار الأجنبي في القطاع الرياضي.

من خلال توفير حوافز ضريبية وتسهيلات قانونية، يصبح القطاع الرياضي بيئة جاذبة للاستثمار، مما يسهم في تحقيق عوائد اقتصادية مستدامة وتعزيز مكانة الرياضة كأداة فاعلة في تعزيز الاقتصاد الوطني.

٣-تحسين الشفافية والحوكمة في المؤسسات الرياضية: يعد من الاستراتيجيات الأساسية لتطوير الفوائد الاقتصادية للاستثمار الرياضي، حيث إن الشفافية والحوكمة الجيدة تعزز الثقة في القطاع الرياضي، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات المحلية والدولية، وتوفير بيئة قانونية وصحية للمستثمرين[1].

١. تعزيز الشفافية في العمليات المالية :يجب على المؤسسات الرياضية (سواء الأندية أو الاتحادات الرياضية) تحسين الشفافية المالية، وذلك من خلال نشر تقارير مالية مفصلة حول الإيرادات والمصروفات، وأماكن صرف الأموال . الرقابة المالية تكون ضرورية لضمان استخدام الموارد المالية بشكل صحيح وفعال، خاصة فيما يتعلق بعوائد الرعاية وحقوق البث .هذا يسهم في خفض الفساد المالي وزيادة الثقة في النظام الرياضي، ويعزز من جاذبية القطاع للمستثمرين الذين يتطلعون إلى بيئة شفافة وآمنة.

٢. تحسين الحوكمة المؤسسية :يعد إنشاء أنظمة حوكمة فعالة في المؤسسات الرياضية أمرًا أساسيًا. من خلال وضع قواعد تنظيمية واضحة حول إدارة الأندية واتحادات الرياضة، وتوزيع المسؤوليات بشكل شفاف بين الأعضاء والإدارة، يتم تحقيق إدارة رشيدة واتخاذ قرارات فعالة .من الأهمية بمكان تحديد أدوار وصلاحيات المسؤولين وضمان وجود مجالس إشراف مستقلة لمراجعة الأنشطة اليومية واتخاذ القرارات الاستراتيجية.

٣. تعزيز مكافحة الفساد :يجب وضع قوانين صارمة لمكافحة الفساد الإداري والمالي داخل المؤسسات الرياضية، من خلال إنشاء هيئات رقابية مستقلة تضمن النزاهة في الصفقات التجارية والعقود، خاصة تلك المتعلقة بـ الرعاة وحقوق البث التلفزيوني .هذا يساهم في بناء بيئة من العدالة والمنافسة المتكافئة، وهو ما يؤدي إلى زيادة تدفق الاستثمارات من الشركات المحلية والدولية.

1. **Bryant, P., and Wilson, E.** Investment in Sports as a Driver of Economic Growth: Evidence from Asia and Europe. Journal of Economic Growth and Sports, 18(3) (2020)., 95-105.

٤. تحسين علاقات المؤسسات الرياضية مع المجتمع :الشفافية لا تقتصر فقط على الشؤون المالية، بل تشمل أيضًا علاقات المؤسسات الرياضية مع جمهورها والمجتمع. يجب على الأندية والاتحادات تعزيز التواصل مع الجمهور عبر منصات الإعلام الاجتماعي والمنتديات العامة، لضمان أن تكون قراراتها في خدمة المجتمع وتراعي مصالح الجميع.

من خلال تحسين الشفافية وتطبيق مبادئ الحوكمة الجيدة، يمكن للقطاع الرياضي أن يصبح أكثر جذبًا للمستثمرين وأكثر قدرة على تحقيق استدامة مالية، مما يعزز الفوائد الاقتصادية ويطور القطاع الرياضي بشكل عام.

ثانيا استراتيجيات اقتصادية: تعد من الأساسيات الحيوية لتطوير الفوائد الاقتصادية للاستثمار الرياضي. فإطلاق استراتيجيات اقتصادية فعالة يمكن أن يعزز من جاذبية القطاع الرياضي للاستثمارات المحلية والدولية ويؤدي إلى تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة على المدى الطويل. تعتمد هذه الاستراتيجيات على استثمار الفرص الاقتصادية المتاحة في القطاع الرياضي، واستغلاله كأداة لتحقيق عوائد مالية ضخمة.

١. تطوير البنية التحتية الرياضية :يعد تحسين وتطوير البنية التحتية أحد الاستراتيجيات الاقتصادية المهمة. بناء أو تحديث الاستادات والملاعب الرياضية، مراكز التدريب، والمنشآت الرياضية الترفيهية يوفر بيئة جاذبة للمستثمرين ويعزز من قدرة البلاد على استضافة الفعاليات الرياضية الدولية .مثل هذه الفعاليات يمكن أن تحقق إيرادات كبيرة من خلال التذاكر، الرعاية، والبث التلفزيوني.

٢. تنمية السياحة الرياضية :يمكن استثمار الرياضة كمحفز للسياحة، حيث تسهم الفعاليات الرياضية الكبرى مثل البطولات الدولية في جذب السياح الرياضيين .وهذا يسهم في زيادة الإنفاق السياحي على الإقامة، النقل، والأنشطة الترفيهية، مما يعود بالفائدة على الاقتصاد المحلي .استراتيجيات جذب السياحة الرياضية تشمل ترويج للمدن الرياضية الكبرى وتنظيم فعاليات رياضية عالمية.

٣. توسيع سوق الرعاية والبث :يعد توسيع اتفاقيات الرعاية مع الشركات الكبرى وزيادة عوائد حقوق البث التلفزيوني من الاستراتيجيات الاقتصادية الهامة. يجب تطوير استراتيجيات تسويقية قوية لجذب الشركات الراعية ومنصات البث، مع ضمان عدالة التوزيع والشفافية في تخصيص العوائد بين الأندية والاتحادات الرياضية.

٤. تحفيز الاستثمارات الخاصة :تقديم حوافز اقتصادية وتسهيلات ضريبية للمستثمرين في القطاع الرياضي يمكن أن يسهم في جذب المزيد من الاستثمارات الخاصة .مثل هذه الاستثمارات تعزز من إنتاجية القطاع الرياضي ومستوى التنافسية، وتوفر فرص عمل جديدة، مما يؤدي إلى دعم الاقتصاد الوطني.

٥. تحسين البنية التحتية: الاستثمارات العامة والخاصة في المنشآت الرياضية: تحسين البنية التحتية من خلال الاستثمارات العامة والخاصة في المنشآت الرياضية يعد من أبرز الاستراتيجيات لتطوير الفوائد الاقتصادية للاستثمار الرياضي. يشمل ذلك بناء وتحديث الملاعب الرياضية، المرافق التدريبية، والمناطق الترفيهية التي تسهم في استقطاب المستثمرين والفاعليات الرياضية الدولية.

تعتبر الاستثمارات العامة حيوية في تطوير البنية التحتية الأساسية التي تساهم في تحسين جودة الرياضة وتوفير البيئة المناسبة للأندية واللاعبين. كما يمكن أن تساهم هذه الاستثمارات في تحفيز السياحة الرياضية، حيث تستقطب الفعاليات الرياضية الكبرى عددًا كبيرًا من السياح والمشجعين، مما يسهم في زيادة الإنفاق المحلي.

أما بالنسبة للاستثمارات الخاصة، فيمكنها تعزيز التطوير التكنولوجي في المنشآت الرياضية، مثل التقنيات الحديثة للبث التلفزيوني، والأنظمة الذكية لإدارة الملاعب. تُعد هذه الاستثمارات من المحركات الأساسية لزيادة الإيرادات عبر الرعاية التجارية وحقوق البث.

ومن خلال التعاون بين القطاع العام والخاص في تحسين البنية التحتية الرياضية، يمكن تحقيق عوائد اقتصادية كبيرة تتمثل في زيادة فرص العمل، تحفيز القطاع السياحي، وجذب الرعاة الدوليين. هذه الاستثمارات تساهم في تطوير الرياضة، مما يعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني بشكل مستدام.

٦. **إنشاء برامج لتطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة في المجال الرياضي :يعد** من الاستراتيجيات الفعالة لتطوير الفوائد الاقتصادية للاستثمار الرياضي. تمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) حجر الزاوية للاقتصاد الوطني، ويمكن أن تسهم بشكل كبير في تحفيز الابتكار وتوسيع قاعدة الاستثمارات في القطاع الرياضي.

ويمكن للحكومات والهيئات الرياضية إنشاء برامج تدريبية وداعمة لهذه الشركات، مع توفير تمويلات ميسرة وحوافز ضريبية لتشجيعها على الاستثمار في مجالات مثل التسويق الرياضي، إدارة الفعاليات الرياضية، وتكنولوجيا الرياضة. كما يمكن توفير فرص تمويل جماعي أو شراكات مع الشركات الكبرى لتمكين هذه الشركات من الوصول إلى أسواق جديدة وتوسيع نطاق عملها.

بجانب ذلك، يمكن لهذه الشركات أن تلعب دورًا رئيسيًا في تحسين جودة الخدمات الرياضية، مثل إنتاج المعدات الرياضية، إدارة المنشآت الرياضية، والاستشارات الرياضية. مع دعم الحكومة أو الهيئات الرياضية، يمكن لهذه الشركات الصغيرة والمتوسطة أن تصبح منافسة قوية في السوق الرياضي، وتساعد في تطوير النظام البيئي الرياضي.

إطلاق مثل هذه البرامج يساهم في تحقيق تنمية اقتصادية شاملة، ويوفر فرص عمل جديدة، ويحسن التنافسية داخل القطاع الرياضي، مما يعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني.

٧. **زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الرياضة:** تعد من الاستراتيجيات الرئيسية لتطوير الفوائد الاقتصادية للاستثمار الرياضي. من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية، يمكن للدول تعزيز البنية التحتية الرياضية، استضافة الفعاليات الرياضية الدولية، وتوسيع السوق الرياضي بشكل عام.

ولتشجيع الاستثمارات الأجنبية، يجب تحسين البيئة القانونية والتنظيمية لجعلها أكثر جذبًا للمستثمرين الأجانب. يشمل ذلك تبسيط الإجراءات، وتقديم حوافز ضريبية، وتسهيلات قانونية تسهم في تسريع عمليات الاستثمار. علاوة على ذلك، يمكن تنظيم شراكات استراتيجية بين المستثمرين الأجانب والحكومات أو القطاع الخاص المحلي، مما يعزز من قدرة القطاع الرياضي على النمو المستدام.

كما يمكن زيادة الاستثمارات الأجنبية عبر تعزيز حقوق البث الرياضي، والاستثمارات في المنشآت الرياضية، وكذلك التسويق الرياضي. تعتبر الفعاليات الرياضية العالمية مثل المسابقات الدولية والبطولات الكبرى من الفرص الجاذبة للمستثمرين الأجانب، الذين يمكنهم الاستفادة من عوائد التذاكر، الرعاية التجارية، والبث الإعلامي.

ومن خلال تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، يتم تحفيز النمو الاقتصادي في القطاع الرياضي، وزيادة الفرص الوظيفية، وتعزيز القدرة التنافسية للرياضة على الصعيدين المحلي والدولي، واخيرا فمن خلال تبني هذه الاستراتيجيات الاقتصادية، يمكن تحقيق عوائد ضخمة على المستوى المحلي والدولي، مما يعزز قدرة القطاع الرياضي على المساهمة في النمو الاقتصادي ويجعل الرياضة أداة اقتصادية فاعلة لتحقيق التنمية المستدامة.

ثالثا استراتيجيات تنظيمية: عد من العوامل الأساسية في تطوير الفوائد الاقتصادية للاستثمار الرياضي، حيث أن وجود هيكل تنظيمي فعال ومرن يساهم في تحقيق الاستدامة المالية وجذب المزيد من الاستثمارات. تشمل الاستراتيجيات التنظيمية تحسين هيكلة الأندية الرياضية، وتنظيم العلاقة بين الأندية والاتحادات الرياضية، وضمان توزيع الموارد المالية بطريقة عادلة وفعالة.

أحد الجوانب المهمة في الاستراتيجيات التنظيمية هو تحقيق التنسيق بين القطاع العام والخاص . يجب وضع أطر واضحة للتعاون بين الجهات الحكومية والشركات الخاصة لتسهيل الاستثمارات في المنشآت الرياضية، وتوفير بيئة قانونية تشجع على الابتكار والتوسع في المشاريع الرياضية.

بالإضافة إلى ذلك، تحتاج الهيئات الرياضية إلى وضع آليات حوكمة سليمة لضمان الشفافية والمساءلة في اتخاذ القرارات المالية والتجارية، ما يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين .يُعد أيضًا تعزيز التنظيم الإداري داخل الأندية والاتحادات الرياضية أمرًا محوريًا لتحسين الأداء، وتسهيل الانتقال بين القطاعات الرياضية المختلفة، مثل المسابقات المحلية والدولية، ومن خلال تنفيذ هذه الاستراتيجيات التنظيمية، يمكن تعزيز القدرة التنافسية للقطاع الرياضي، وتحقيق عوائد اقتصادية مستدامة من خلال الاستثمار الفعال في الرياضة.

١-إنشاء هيئات وطنية للرياضة تهدف إلى جذب الاستثمارات: تُعد استراتيجية حيوية لجذب الاستثمارات الرياضية وتعزيز الفوائد الاقتصادية. تتمثل هذه الهيئات في منظمات حكومية أو شبه حكومية تُعنى بتطوير القطاع الرياضي، وتنظيمه، وتحفيز الاستثمارات المحلية والدولية. تهدف هذه الهيئات إلى توفير بيئة قانونية وتنظيمية مواتية، ما يساعد على جذب الشركات والمستثمرين.

ومن خلال تبسيط الإجراءات الإدارية، إعطاء تسهيلات ضريبية، وتقديم حوافز للاستثمار في المنشآت الرياضية، تساهم هذه الهيئات في تحفيز القطاع الخاص للمساهمة في تطوير البنية التحتية الرياضية، مثل الملاعب والمراكز التدريبية .كما تعمل هذه الهيئات على تنظيم الفعاليات الرياضية الكبرى لجذب الرعاة والمستثمرين، مما يسهم في زيادة الإيرادات وتحقيق النمو الاقتصادي.

تسهم هذه الهيئات أيضًا في تحقيق التنسيق بين مختلف الجهات المعنية، مثل الاتحادات الرياضية، الأندية، والقطاع الخاص، لضمان استدامة النمو في القطاع الرياضي. إضافة إلى ذلك، يمكن لهذه الهيئات أن تلعب دورًا كبيرًا في التسويق الدولي للرياضة، مما يعزز من القدرة التنافسية للرياضة الوطنية على المستوى العالمي، ومن خلال هيئات وطنية للرياضة، يمكن تحقيق تنمية اقتصادية شاملة، واستدامة في الاستثمارات الرياضية، مما يعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني.

٢-تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص.(PPP) : يعد من الاستراتيجيات الفعّالة لتطوير الفوائد الاقتصادية للاستثمار الرياضي. من خلال هذه الشراكة، يمكن دمج الموارد والخبرات بين الحكومة والقطاع الخاص لتطوير المنشآت الرياضية، وتنظيم الفعاليات الرياضية الكبرى، وتقديم خدمات رياضية متطورة تلبي احتياجات السوق.

ويتمثل الدور الأساسي للقطاع العام في توفير الإطار التشريعي والتنظيمي، بالإضافة إلى تقديم الدعم المالي والحوافز الضريبية لجذب الاستثمارات الخاصة. في المقابل، يساهم القطاع الخاص بتوفير الخبرات الفنية والتمويل اللازم لتنفيذ المشروعات الرياضية على أرض الواقع، مثل بناء الاستادات والمرافق الرياضية المتقدمة.

ومن خلال الشراكة بين القطاعين، يمكن تعزيز القدرة على استضافة الأحداث الرياضية الدولية، مما يسهم في زيادة الإيرادات عبر التذاكر، الرعاية، والبث التلفزيوني .كما تتيح هذه الشراكة توفير فرص العمل، وتحفيز النمو الاقتصادي المحلي، فضلاً عن تحسين البنية التحتية والابتكار في المجال الرياضي، وبذلك، تساهم شراكة القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المستدامة للقطاع الرياضي، وتعزيز جاذبيته للمستثمرين، مما يعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني.

٣-التنسيق بين الاتحادات الرياضية والمؤسسات الاقتصادية لتحقيق أقصى استفادة من الاستثمار: يعد من الاستراتيجيات المهمة لتحقيق أقصى استفادة من الاستثمار الرياضي. من خلال التنسيق الفعّال، يمكن تحقيق تعاون مشترك بين الهيئات الرياضية المختلفة والقطاع الاقتصادي لتوجيه الاستثمارات نحو المشاريع الرياضية الحيوية مثل البنية التحتية والفعاليات الرياضية الكبرى.

يتيح التنسيق بين الاتحادات الرياضية والمؤسسات الاقتصادية تحديد الفرص الاستثمارية المناسبة، مثل حقوق البث والرعاية، مما يسهم في زيادة الإيرادات وتنويع مصادر التمويل. كما يعزز من قدرة المنظمات الرياضية على جذب المستثمرين المحليين والدوليين، مما يساهم في تحسين الاستدامة المالية للقطاع الرياضي.

علاوة على ذلك، يمكن أن يساعد التعاون بين الاتحادات الرياضية والشركات الاقتصادية في تطوير شراكات استراتيجية لدعم المشروعات الرياضية مثل الاستادات والمرافق الترفيهية .كما يساعد التنسيق على تحقيق التوازن بين الأهداف الرياضية والمصالح الاقتصادية، مما يضمن تحقيق فائدة متبادلة للطرفين، ومن خلال هذه الاستراتيجية، يمكن للقطاع الرياضي الاستفادة بشكل أكبر من الموارد الاقتصادية، وتحقيق نمو اقتصادي مستدام يعزز من جاذبية الاستثمار في الرياضة ويعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني.

المبحث الرابع

نموذج مقترح لتطوير بيئة الاستثمار الرياضي

يتطلب دمج مجموعة من العوامل التنظيمية، القانونية، والاقتصادية لضمان استدامة النمو وجذب الاستثمارات، ويبدأ النموذج بتوفير إطار قانوني مرن يشمل تشريعات محدثة تحفز الاستثمار، مثل الحوافز الضريبية، تسهيلات قانونية، وحماية حقوق المستثمرين .من خلال ذلك، يُمكن جذب الاستثمارات المحلية والدولية لتمويل مشاريع رياضية مبتكرة.

كما يتطلب النموذج تطوير البنية التحتية الرياضية الحديثة مثل الاستادات والمرافق التدريبية، من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، لخلق بيئة رياضية متطورة. بالإضافة إلى ذلك، يجب تعزيز التنسيق بين الاتحادات الرياضية والهيئات الاقتصادية لتوجيه الاستثمارات بشكل فعال نحو المشاريع ذات العوائد العالية مثل الرعاية التجارية وحقوق البث التلفزيوني.

ومن جهة أخرى، يُعد التسويق الرياضي واستغلال السياحة الرياضية من وسائل جذب الاستثمار، إذ يمكن تنظيم بطولات دولية لزيادة التدفقات المالية من التذاكر والبث والرعاية، ومن خلال هذا النموذج المتكامل، يتم تحقيق بيئة استثمارية رياضية جاذبة، مما يؤدي إلى زيادة الإيرادات، تنمية الاقتصاد الوطني، وتحقيق استدامة مالية في القطاع الرياضي.

اولا نموذج متكامل:

١-كيفية دمج السياسات الاقتصادية مع التشريعات القانونية لتحقيق فاعلية الاستثمار الرياضي: يعد من العناصر الأساسية لتحقيق فاعلية الاستثمار الرياضي .لتحقيق هذا الهدف، يجب أن تكون هناك تناغم بين الأطر القانونية والتنظيمية والسياسات الاقتصادية لضمان بيئة استثمارية جاذبة ومواتية للنمو الرياضي والاقتصادي[1].

أولاً، يجب أن تركز السياسات الاقتصادية على تقديم حوافز ضريبية، وتسهيلات مالية تشجع المستثمرين على ضخ الأموال في القطاع الرياضي. هذه السياسات يجب أن تتماشى مع التشريعات القانونية التي تضمن حماية حقوق المستثمرين، وتمنع أي ممارسات احتكارية قد تعيق دخول الاستثمارات الجديدة.

ثانيًا، يتعين وضع تشريعات مرنة تنظم الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتضمن توزيع العوائد المالية بشكل عادل بين الأطراف المختلفة، بما في ذلك الاتحادات الرياضية، الأندية، والقطاع الخاص. هذا يعزز من الشفافية والعدالة في توزيع الموارد.

ثالثًا، يجب أن تدعم السياسات الاقتصادية الاستثمارات في البنية التحتية مثل بناء الاستادات والمرافق الرياضية، وهو ما يستدعي وضع إطار قانوني يسمح بمرونة في الإجراءات ويسهل الاستثمارات طويلة الأجل.

1) **Harrison, T., and Lewis, S** Tax Incentives for Sports Investments: How Effective Are They?. Public Finance in Sports, 24(1) . (2020)., 50-63.

من خلال الدمج الفعّال بين السياسات الاقتصادية والتشريعات القانونية، يمكن تعظيم العوائد الاقتصادية، وتعزيز استدامة القطاع الرياضي.

٢-آلية تحقيق التوازن بين العوائد الاقتصادية والاجتماعية للاستثمار الرياضي: يتطلب استراتيجية شاملة تدمج الفوائد المالية مع تحسين جودة الحياة المجتمعية. أولاً، ينبغي أن تركز الاستثمارات الرياضية على تعزيز البنية التحتية وتطوير المرافق الرياضية التي تدعم ممارسة الرياضة على نطاق واسع، مما يسهم في تحسين الصحة العامة وتقليل الأعباء على النظام الصحي.

فمن الناحية الاقتصادية، يجب توجيه الاستثمار إلى الفعاليات الرياضية الكبرى التي تولد إيرادات ضخمة من خلال الرعاية، حقوق البث، والتذاكر .ولكن في الوقت نفسه، يجب تخصيص جزء من هذه الإيرادات لدعم المشاريع المجتمعية التي تعزز مشاركة الشباب في الرياضة، وتوفر فرص العمل، وتساهم في الحد من البطالة.

علاوة على ذلك، يتطلب التوازن بين العوائد الاقتصادية والاجتماعية تنظيم الأنشطة الرياضية بحيث تضمن فرص متساوية للجميع، سواء في المدن الكبيرة أو المناطق النائية، مما يعزز العدالة الاجتماعية .كما يمكن دمج البرامج الرياضية في المدارس لتعزيز الوعي الرياضي، مما يسهم في تحسين الصحة العامة وتحقيق تنمية بشرية مستدامة.

ومن خلال هذه الآلية المتكاملة، يمكن تحقيق استثمار رياضي فعّال يسهم في النمو الاقتصادي ويحقق الفوائد الاجتماعية للمجتمع ككل.

٣-مقترحات عملية للمؤسسات الرياضية لتوسيع قاعدة الاستثمارات: تتطلب استراتيجيات متنوعة لتحفيز الاستثمارات المحلية والدولية.

أولاً، يجب على المؤسسات الرياضية تطوير بيئة قانونية وتنظيمية جاذبة تتيح للمستثمرين تسهيل العمليات والحد من البيروقراطية. يمكن أن تشمل هذه البيئة تقديم حوافز ضريبية وتسهيلات مالية للشركات التي تستثمر في البنية التحتية الرياضية، مثل الملاعب والمرافق التدريبية.

ثانيًا، ينبغي على المؤسسات الرياضية تنويع مصادر الإيرادات من خلال استكشاف مجالات جديدة مثل الرعاية الرقمية والشراكات التكنولوجية التي تتضمن الاستثمار في تطبيقات رياضية ذكية أو البث الرقمي .كما يمكن تنظيم بطولات دولية واستضافة فعاليات رياضية كبرى لجذب الاستثمارات في التذاكر، البث التلفزيوني، والاستراتيجيات التجارية.

ثالثًا، يجب على المؤسسات الرياضية تحسين الشفافية والإدارة المالية لضمان مصداقية وثقة المستثمرين .يمكن تحقيق ذلك من خلال نظام حوكمة قوي يعزز من الشفافية في توزيع العوائد والاستثمارات.

أخيرًا، يمكن فتح قنوات للتعاون مع القطاع الخاص عبر الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPP)لتنفيذ مشروعات رياضية مشتركة، مما يسهم في توسيع قاعدة الاستثمارات وتحقيق النمو المستدام.

ثانيا دور الدولة في تعزيز الاستثمار الرياضي:

أ-تفعيل التشريعات الداعمة: يتجسد بشكل رئيسي من خلال تفعيل التشريعات الداعمة التي تخلق بيئة قانونية ملائمة وجاذبة للمستثمرين.

أولاً، يجب على الدولة إصدار قوانين تحفز الاستثمار في القطاع الرياضي، مثل تقديم حوافز ضريبية للمستثمرين، بما يساهم في تقليل الأعباء المالية على المشاريع الرياضية. يمكن أيضًا تبسيط الإجراءات الإدارية المرتبطة بالاستثمار الرياضي، مما يسهل على الشركات والأفراد بدء مشاريع رياضية.

ثانيًا، ينبغي على الدولة حماية حقوق المستثمرين من خلال تشريعات تكفل العدالة والشفافية في التعاملات، وضمان حقوق الملكية الفكرية مثل حقوق البث والرعاية. كما يجب أن تكون هناك آليات قانونية واضحة لفض المنازعات المتعلقة بالعقود الرياضية والمشروعات الاستثمارية.

ثالثًا، من خلال تشريعات الاستثمار في البنية التحتية، يمكن للدولة أن تشجع على التطوير المستدام للمنشآت الرياضية الحديثة مثل الاستادات والمرافق التدريبية، مع تسهيل التمويل والشراكات بين القطاعين العام والخاص.

أخيرًا، تعزيز الشراكات الدولية عبر توقيع اتفاقيات تروج للفعاليات الرياضية الكبرى والاستثمار فيها، مما يسهم في جذب الاستثمارات الأجنبية ويزيد من جاذبية السوق الرياضي المحلي.

ب-تبني سياسة تشجيع الاستثمارات في الرياضة: من خلال دور الدولة في تعزيز الاستثمار الرياضي يتطلب اتخاذ خطوات استراتيجية لتحفيز القطاع الخاص وتوفير بيئة استثمارية مواتية.

أولاً، يمكن للدولة تقديم حوافز ضريبية وإعفاءات لتشجيع الشركات والمستثمرين على ضخ الأموال في المنشآت الرياضية والمشاريع ذات الصلة. هذه الحوافز قد تشمل تخفيضات ضريبية على الإيرادات الناتجة عن الرعاية التجارية وحقوق البث.

ثانيًا، يجب على الدولة العمل على تيسير الإجراءات القانونية المتعلقة بالاستثمار الرياضي، مثل تسهيل الحصول على التراخيص اللازمة وإنشاء بيئة تنظيمية مرنة تشجع على دخول المستثمرين المحليين والدوليين. كما يمكن دعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPP) لتنفيذ مشاريع رياضية مشتركة، مثل بناء الاستادات والمرافق التدريبية.

ثالثًا، من خلال التشريعات القانونية المناسبة، يمكن توفير آليات لضمان حماية حقوق المستثمرين في القطاع الرياضي، مثل تأمين حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالبث الرياضي وحقوق الرعاية.

أخيرًا، يمكن للدولة تشجيع الفعاليات الرياضية الدولية وتنظيم البطولات الكبرى، مما يفتح فرصًا لتوسيع قاعدة الاستثمارات في الرياضة ويعزز من الهوية الرياضية الوطنية ويجذب الاستثمارات الأجنبية.

ج-تسهيل إجراءات إقامة المشاريع الرياضية الكبرى: يتطلب اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تساهم في خلق بيئة استثمارية جاذبة ومرنة.

أولاً، يجب على الدولة تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بإقامة المشاريع الرياضية، مثل الحصول على التصاريح والتراخيص اللازمة للبناء والتشغيل. يمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء هيئات واحدة أو مراكز خدمة موحدة لتقديم كافة التسهيلات المتعلقة بالأعمال الرياضية، مما يساهم في تقليل البيروقراطية وتقصير الوقت اللازم لإتمام الإجراءات.

ثانيًا، يجب أن تقدم الدولة حوافز ضريبية للمستثمرين في المشاريع الرياضية الكبرى، مثل الإعفاءات الضريبية على عوائد الاستثمارات في البنية التحتية الرياضية أو في تنظيم الفعاليات الرياضية الكبرى. هذا يسهم في جذب المستثمرين وتحفيزهم على ضخ الأموال في القطاع الرياضي، مما يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة.

ثالثًا، على الدولة تطوير التشريعات القانونية التي تنظم الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPP)في تنفيذ المشاريع الرياضية الكبرى. هذه الشراكات تساهم في تحقيق استدامة مالية للمشاريع من خلال دمج التمويل العام والخاص، مما يخفف العبء المالي على الحكومة.

أخيرًا، يمكن للدولة دعم البنية التحتية اللازمة لإقامة الفعاليات الرياضية الكبرى، مثل الطرق، المطارات، والمرافق العامة، مما يسهل عملية التنظيم ويجذب الاستثمارات المحلية والدولية، ويزيد من جاذبية السوق الرياضي.

الخـاتمــة

في الختام، يتضح أن الاستثمار الرياضي يمثل أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي والاجتماعي في أي دولة، وأن دور الدولة في تعزيز هذا الاستثمار لا يقل أهمية عن الجهود المبذولة من القطاع الخاص. من خلال تفعيل التشريعات الداعمة، تسهيل إجراءات إقامة المشاريع الرياضية الكبرى، وتقديم حوافز ضريبية، ويمكن للدولة خلق بيئة قانونية وتنظيمية محفزة للمستثمرين. بالإضافة إلى ذلك، فإن تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPP) وتطوير البنية التحتية الرياضية، يسهم بشكل كبير في جذب الاستثمارات المحلية والدولية، ويحقق منافع اقتصادية واجتماعية ملموسة.

كما إن توفير بيئة قانونية مرنة، مع ضمان حماية حقوق المستثمرين، يُمكن أن يسهم في زيادة الإيرادات وتحقيق النمو المستدام في القطاع الرياضي، ما يعزز التنمية الاقتصادية وتحسين جودة الحياة .من خلال هذا التنسيق الشامل بين السياسات الاقتصادية والتشريعات القانونية، يمكن تحقيق استثمار رياضي ناجح يعزز من القدرة التنافسية للدولة في الساحة الدولية.

وفي النهاية، يعد الاستثمار الرياضي مجالاً واعداً يتطلب التعاون والتنسيق بين مختلف الجهات الحكومية والخاصة لتحقيق أكبر قدر من الاستفادة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، لذلك سوف نوضح أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة فيما يلي:

أولا: النتائج:

١-أهمية دور الدولة في الاستثمار الرياضي :يظهر البحث أهمية الدور الحكومي في تعزيز الاستثمار الرياضي من خلال تبني سياسات تشريعية وتنظيمية جاذبة للمستثمرين.

٢-تفعيل التشريعات الداعمة :تبني تشريعات مرنة تقدم حوافز ضريبية وتسهيلات قانونية تُسهم في جذب الاستثمارات الرياضية وتحفيز القطاع الخاص للمشاركة.

٣-تحسين البيئة القانونية :ضرورة تحسين بيئة التشريعات الرياضية لحماية حقوق المستثمرين وضمان العدالة في التعاملات الرياضية والاقتصادية.

٤-تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص :(PPP) تعزيز الشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص يُعدّ وسيلة فعّالة لتمويل المشاريع الرياضية الكبرى مثل بناء الاستادات والمرافق الرياضية.

٥-تحفيز البنية التحتية :الاستثمار في البنية التحتية الرياضية يساعد في تحسين تجربة الجماهير والمستثمرين على حد سواء، مما يعزز من قدرة الدولة على استضافة الفعاليات الكبرى.

٦-توسيع قاعدة الاستثمارات الرياضية :من خلال تقديم حوافز مالية وتسهيلات قانونية، يمكن جذب الاستثمارات الخارجية وتوسيع نطاق العوائد المالية المرتبطة بالرياضة.

٧-الاستدامة المالية للقطاع الرياضي :دعم المشاريع الرياضية الكبرى من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص يساعد في تحقيق استدامة مالية للمشاريع.

٨-تعزيز السياحة الرياضية :الفعاليات الرياضية الكبرى، مثل البطولات الدولية، تسهم في جذب السياح والمستثمرين، مما يزيد من الإيرادات السياحية ويعزز من الاقتصاد المحلي.

٩-خلق فرص العمل والتنمية الاجتماعية :الاستثمار في الرياضة يُسهم في خلق وظائف جديدة

وتحسين البنية الاجتماعية من خلال توفير فرص للشباب في مختلف المجالات الرياضية.

١٠-زيادة الإيرادات الحكومية :الاستثمارات الرياضية تساهم في زيادة الإيرادات الحكومية من خلال الحقوق التجارية مثل البث التلفزيوني والرعاية وبيع التذاكر، مما يعزز من الميزانية العامة.

هذه النتائج تشير إلى أن الاستثمار الرياضي يتطلب تضافر الجهود بين القطاعين الحكومي والخاص، وتوفير بيئة قانونية مشجعة، بما يسهم في تحقيق فوائد اقتصادية واجتماعية كبيرة.

ثانيا: التوصيات:

١-تحديث التشريعات الرياضية :يُوصى بتطوير وتشريع قوانين مرنة تتماشى مع تطورات الاستثمار الرياضي، بما في ذلك حوافز ضريبية وتسهيلات قانونية لجذب الاستثمارات المحلية والدولية.

٢-تعزيز الشفافية والحوكمة :يجب على الجهات المعنية في القطاع الرياضي تعزيز الشفافية والحوكمة في إدارة الاستثمارات والموارد لضمان الثقة في بيئة الاستثمار الرياضي.

٣-تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص :(PPP) من الضروري تعزيز التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص في تمويل المشاريع الرياضية، خاصة في تطوير المنشآت الرياضية وتنظيم البطولات الكبرى.

٤-تحسين البنية التحتية الرياضية :يُوصى بالاستثمار في البنية التحتية الرياضية، بما في ذلك الاستادات والمرافق التدريبية، لتكون على مستوى عالمي وتلبية احتياجات الفعاليات الدولية.

٥-تقديم حوافز للقطاع الخاص :يجب توفير حوافز مالية مثل الإعفاءات الضريبية أو تخفيضات على التكاليف للمستثمرين في مجال الرياضة، لتعزيز الاستثمارات في القطاع الرياضي.

٦-دعم الاستثمارات في الرياضات المبتكرة :يُوصى بتشجيع الاستثمارات في الرياضات الإلكترونية والتكنولوجيا الرياضية باعتبارها مجالات واعدة تساهم في تنوع العوائد الاقتصادية.

٧-تنظيم برامج تدريبية للشباب :يجب على المؤسسات الحكومية والمنظمات الرياضية تنفيذ برامج تدريبية تهدف إلى تطوير مهارات الشباب في مجال الرياضة، وبالتالي خلق فرص عمل مستدامة في القطاع.

٨-تحفيز السياحة الرياضية :ينبغي للدولة تنظيم بطولات رياضية دولية وجذب الفعاليات الرياضية الكبرى لزيادة العوائد السياحية وتعزيز السمعة الدولية للبلد.

٩-وضع آليات للتمويل المستدام :يُوصى بتطوير آليات تمويل جديدة ومبتكرة لتمويل مشاريع الرياضة الكبرى، مثل الاستثمارات المشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص، مع استهداف الاستثمار طويل الأمد.

١٠-إقامة حملات تسويقية للمستثمرين :يجب على الدولة العمل على التسويق الجيد للفرص الاستثمارية في القطاع الرياضي المحلي على الساحة الدولية، مما يعزز من جذب الاستثمارات الأجنبية والمشاريع المشتركة.

تطبيق هذه التوصيات يمكن أن يساهم في تحقيق استثمار رياضي مستدام يُسهم في النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي للبلاد.

قائمة المراجع

أولًا- المراجع باللغة العربية:

- نادر أبو بكر. السياسات الحكومية في تشجيع الاستثمار الرياضي: دراسة تحليلية. المجلة العربية للإدارة، مج١٨، عدد١، ٢٠٢٠.
- فهد الزهراني. دور الاستثمار الرياضي في تعزيز الاقتصاد الوطني. مجلة الدراسات الرياضية، ١٢، عدد٢، (٢٠٢١)
- ياسر الزهراني. التوجهات المستقبلية للاستثمار في الرياضة العربية. مجلة تطوير الأعمال الرياضية، مج١٨، عدد١، ، (٢٠٢١)
- رامي السمكري. الاستثمار في البنية التحتية الرياضية وتأثيره على التنمية المستدامة. المجلة العربية للتخطيط، مج٢٧، عدد٢، ٢٠٢٠.
- سعيد الطاير. التشريعات الرياضية وأثرها على نمو الاستثمارات في الرياضة. مجلة الاقتصاد الرياضي، مج١٥، عدد٣، ٢٠٢٢.
- محمد الشرقاوي. استراتيجيات الاستثمار في الرياضة: دراسة مقارنة بين الدول العربية. مجلة السياسة الاقتصادية، مج٢٣، عدد٤، (٢٠١٩).
- حسن الحكمي. دور التشريعات القانونية في تطوير الاستثمار الرياضي في مصر. مجلة القانون الرياضي، مج٨، عدد٣، (٢٠٢١)،
- يوسف الجاسم. دور القطاع الحكومي في دعم الرياضة والاستثمار الرياضي. مجلة الدراسات الرياضية الدولية، ٢٠٢٢.
- مصطفى الخرجي. الاستثمار الرياضي في دول الخليج: تجارب ودروس مستفادة. المجلة الاقتصادية الدولية، مج٣١، عدد٢، ٢٠٢٢.
- عبد الله الدويجري. الإدارة الرياضية والمستقبل الاقتصادي للاستثمار الرياضي. مجلة الإدارة الرياضية العربية، مج٨، عدد١، (٢٠٢١)
- خالد السعدي. تحليل دور الاستثمارات الأجنبية في القطاع الرياضي العربي. مجلة الاستثمار والتنمية، مج٣٠، عدد٥، (٢٠٢١)
- أحمد الشريف. القطاع الخاص والاستثمار الرياضي في الدول العربية: فرص وتحديات. مجلة العلوم الاقتصادية، مج١١، عدد٢، (٢٠١٩)
- محمد العلي. تحليل تأثير الاستثمار الرياضي على التنمية الاقتصادية في العالم العربي. مجلة الاقتصاد والتنمية، مج١٢، عدد٤، ٢٠٢٠.
- فاطمة الصغير. الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تطوير المنشآت الرياضية. مجلة الرياضة والإدارة، مج١٩، عدد٢، ٢٠٢٠.

- فهد النجار. التسويق الرياضي كأداة لزيادة الاستثمارات. مجلة التسويق الرياضي العربية، ١٤(٦)، (٢٠٢١)

ثانيًا- قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

- **Adams, J., and Stevens, C**., Sports Investments and Youth Development: Policy and Economic Implications. Journal of Youth and Sports Development, Vol.25, No.(2), 2021.
- **Anderson, L., and Greene, M.,** The Role of Digital Media in Sports Investment and Sponsorship. Sports Marketing and Media Rev, Vol.26, No.(2), 2021.
- **Brown, H., and Stevens, M**., Sports Sponsorships and Investments: Examining Global Trends in the Sports Industry. Marketing and Sports Business, Vol.27, No.(5), 2021.
- **Bryant, P., and Wilson, E**., Investment in Sports as a Driver of Economic Growth: Evidence from Asia and Europe. Journal of Economic Growth and Sports, Vol.18, No.(3) ,2020.
- **Carter, M., and Green, H**., Sports Investments and Public-Private Partnerships: A Case Study of the London 2012 Olympics. Journal of Sports Investment and Management, Vol.23, No.(4) 2020.
- **Clark, P., and Jackson, R**., Financial Risk Management in Sports Investments. Journal of Sports Finance, Vol.20, No. (4) 2021.
- **Coates, D., and Humphreys, B. R**, The Economic Impact of Sports Facilities and Events: A Review of the Literature. Journal of Economic Surveys, Vol.17, No.(2), 2003.
- **Davis, R., and Roberts, P**., The Role of Tax Incentives in Sports Investment Growth. Journal of Economic Development and Policy, Vol. 22, No.(4), 2020.
- **Foster, M., and Hughes, W.,** The Future of Sports Investment in Emerging Economies: Lessons Learned from Past Experiences. Global Sports Investment Journal, Vol.17, No.(6) 2022.
- **Harris, L., and Cooper, K**., Global Trends in Sports Broadcasting and Its Impact on Sports Investments. International Journal of Sports Broadcasting, Vol.28, No.(3) . 2022.
- **Harrison, T., and Lewis, S**., Tax Incentives for Sports Investments: How Effective Are They?. Public Finance in Sports, Vol.24, No.(1) . 2020.
- **Johnson, R., and Clarke, T**., The Role of Government in Facilitating Private Investment in Sports Infrastructure. Public Policy and Sports Journal, Vol.30, No.(2), 2020.
- **Jones, C., and Carter, B.**, Public Investment in Sports Infrastructure: A Strategic Approach. Journal of Public Administration and Sports Management, Vol.19, No.(3) ,2021.

- **King, D., and Foster, P**. Leveraging Sports Investments for Community Development: A Holistic Approach. Community Development in Sports, Vol.19, No.(4), 2020.
- **Lee, S., and Park, J.**, The Role of Government Policies in Encouraging Sports Investments: A Comparative Study of Europe and Asia. International Review of Business and Economics, Vol.18, No.(2) 2021.
- **Miller, T., and Lewis, D**. Public-Private Partnerships in Sports Infrastructure: The Role of Government in Sports Investments. Sports Business Review, Vol.19, No.(2) 2021.
- **Mitchell, J., and Brown, K.** Impact of Sports Media Rights on Sports Investments. Journal of Media and Sports Economics, Vol.17, No.(3), 2022.
- **Moore, J., and West, K**., Strategic Planning for Sports Infrastructure Development. Journal of Sports Infrastructure and Management,Vol.12, No.(2),2021.
- **Peters, A., and Young, T**., Sports Investment in the Middle East: Opportunities and Challenges. Middle East Sports Investment Review, Vol.10, No.(3) 2021.
- **Robinson, A., and Fisher, L**., Emerging Trends in Sports Investment: The Role of Technology and Innovation. Technology in Sports Management, Vol.20, No.(4), 2022.
- **Robinson, C., and Thomas, B**., The Role of Government Subsidies in Sports Investments. Journal of Public Sports Investment, Vol.24, No.(1) 2022.
- **Smith, J., and Brown, R.,** Economic Impact of Sports Investments in Developing Countries: A Case Study of Major Events. Journal of Sports Economics, Vol.25, No.(1) . 2020.
- **Szymanski, S.**, The Economics of Sport: An International Perspective. Edward Elgar Publishing, 2010.
- **Taylor, K**., Legal Challenges in International Sports Investments: A Case Study of Football Clubs. International Sports Law Review, Vol.27, No.(5) 2021.
- **Walker, E.,** and Taylor, J. Economic Theories of Sports Investment and Their Practical Implications. Economic Perspectives on Sports, Vol.21, No.(1) , 2020.
- **Walker, R., and Collins, J.** Corporate Social Responsibility and Sports Investments: A Growing Trend. Journal of Corporate Finance and Sports, Vol.33, No.(1) . 2020.
- **Zimbalist, A.** , Circus Maximus: The Economic Gamble Behind Hosting the Olympics and the World Cup. Brookings Institution Press, 2015.